رِسالةٌ في أَمْثِلَة التّصْريف
للعَلّامة مُحيي الدِّين محَمَّد بن بير علي البركويّ
المُتوفّى (٩٨١ هـ)

د. ياسر محمّد خليل الحروب *

* أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الخليل، الخليل - فلسطين.

مُلخّص:

تُعدُّ رسالةُ العالم العلّامة مُحيي الدّين البركوي (٩٢٦هـ- ٩٨١هـ) في "أَمثلة التّصريف" منَ الرَّسائلِ الصّرفية القيِّمة؛ لِمَا اشتملتْ عليه مِن مباحثَ صرفيَّة عُولجتْ ونُوقشتْ بمنهج فريدٍ عزَّ ملاحظة مثيلهُ في مُصنفات ومباحثَ صرفيَّةٍ أُخرى؛ إذْ رأى البركويُّ أَنْ يتناولَ المباحثَ الصرفيَّةَ التي عَرضَ لها في رسالته هذه وَفق المُتَّفق والمُخْتلف في تلك المباحث؛ إذْ فصلَ بين دراسةِ المباحث التي تتفقُ في اشتقاقاتها، والمباحث التي تختلف، حيثُ جاءَ بحثُ البركويِّ لتلك الأمثلة الصرفيَّة مجرَّدًا ممّا يمْكنُ أَنْ يُستغنى عنه في التصريفِ، وكانت دراستُه لتلك المباحث والأَمثلة الصَّرفيَّة، تأويليّة تفسيريّة أكثر منها مُجَرَّد عَرْض نَمَطيّ لمباحثَ صرفيَّة تناولها النُّحاةُ والصرفيُّون قبلَه، مُضيفًا إليها بعضَ المقارنات بينَ المصطلحاتِ الصرفيّة العربيّة، وما يُقابلها في اللغة التركيّة.

Abstract:

The thesis of the famous scholar Muhyee El-Deen El-Barkawy (926-981) in «Examples of Derivation» is considered one of the most valuable theses in the field of derivation.

The thesis of the scholar El-Barkawy included specific topics in derivation, which discussed the science of derivation in a unique methodology. El-Barkawy>s methodology resembled no other methodologies in the field.

El-Barkawy decided to deal with the topics of derivation according to what is different or similar about them. He also distinguished between studying similar and different derivations.

El-Barkawy's research with his derived examples came clear from what so ever useless additions in deriving certain words. His study came also with clear-cut explanations and illustrations, which are different from other earlier studies that only used the conventional routine narrations by other scholars. El-Barkawy added more comparisons between Arabic derivations and their equivalents in the Turkish language.

مقدمة:

لا شكَّ في أَنَّ علمَ الصَّرفِ أشرفُ شطريّ العربيّة وأدَقّها، لذلك حَرَص العلماءُ الأوَائل على بحثه ودراستِه، فجاءت دراستُهم مستقلَةً حينًا ومُختلطةً بمباحثِ النَّحو أَحيانًا أُخرى.

وجاءت رسالةُ البركوي هذه لتكونَ حلقةً في سلسلة ذخائر التراث العربي التي حَرَص العلماءُ والباحثون المحدثون على خِدمتها وإخراجها في طبعات حديثة واضحة تلائمُ روحَ العصرِ ومستويات المُتعلمين والمتأدبين المختلفة، بالإضافة إلى الإسهام في حفظها مِنَ الضَّياع، ونشرها لتعمّ الفائدة، وتُهّذب بها سلائقُ المتكلمين والمتأدّبين.

وتكمنُ أَهميةُ رسالةِ الفاضل البركوي في» أمثلة التَّصريف»، في أنّ مؤلّفها ركَّزَ على مسائلَ خاصّة تتعلقُ بمباحثَ مُتفقة وأُخرى مُختلفة من حيثُ الاتفاقُ في أُسس الأبنية أَوْ اختلافها؛ إِذْ بدأَ البركويُّ الرسالةَ ببيان حدّ الصَّرف وتعريفه، وتوضيح هذا التعريف توضيحًا معلّلاً مفيدًا، إِذْ أَشار إلى الموضوعات التي تُبحثُ تحت باب التَّصريف. ووقف عند موضوع علم الصَّرف، وبَيَّنَ أَنَّه يتعلقُ بأبنية المفردات باعتبار حركاتها وسكناتها في غيرِ آخرها، وأصولها، وزوائدها. ثُمَّ بيَّن الغاية من دراسةِ علم الصّرف، وفصَّلَ القولَ وتعمَّق في بحثِ موضوعِ الرَّسالة الأساسي، وهو: «بيانِ أبنية الموضوعات النّوعيّة الاشتقاقيّة المسمّاة «بالأمثلة المختلفة»،وما يتعلقُ بها، ثم بيان أبنية الموضوعات المُسمّاة «بالأمثلة المتّفقة»، كعلامات التثنية والجمع في الأسماء والأفعال،والحديث عن أقسام الجموع جمع المُذكّر وجَمْع المُؤنّث السّالم منها والمُكسَّر، وما يلحقُ بهذه الجموعِ من تغيّرات قياسيَّة أو سماعيَّة.

أَمَّا عملي في هذه الرسالةِ المخطوطة فجاء على قسمين القسم الأول: عرَّفت بالمؤلف «الفاضل البركويّ» تعريفاً موجزًا، وأشرت إلى منزلته العلميّة الرّفيعة،وأهم مُصنفاته المختلفة، ثم وثّقتُ نسبةَ الرسَالةِ إلى مؤلِفها، ووصفتُ المخطوطةَ وعنوانها، ثم بّينتُ جوانبَ المنهجِ الذي اتبعتُه في تحقيقِها ودراستِها.

والقسم الثاني: عَرضتُ فيه نصَّ الرِّسالةِ مضبوطًا ومُحققًا،ولا أَدّعي الكمالَ في ذلك، وحسبي أَنّني بَذلتُ جَهدي، والله أَسألُ أَنْ يوفقَنا ويهدينا سواءَ السبيل. ولا يفوتني أَنْ أَشكرَ القائمين على دارِ إسعاف النشاشيبي للثقافة والفنون والآداب لِما قدّموا لي مِنْ عَوْنٍ ومساعدةٍ في توفير النُّسخة القيّمة لهذه المخطوطة، وتصويرها لي، فجزاهم الله عني خيرَ جزاء.

القسم الأول: دراسة حول المؤلف والرّسالة:

أولاً ـ التعريف بالمؤلّف:

هو مُحيي الدِّين محمَّد بن بير عَلي البَرْكوي أَوْ البَركلي أو البَرْجَلي الشّهير(بيركيلو)، تركيّ الأَصْل، وُلِدَ سَنة ٩٢٦هـ، كان أَبوه رَجلاً عالمًا من أَصْحاب الزّوايا[١]، عَكفَ البَركويّ على التّحصيل والإفادة مِنْ أَفاضلِ الأساتذةِ في عَصره، منهم المَولى مُحيي الدّين المُشتهر «بأخي زادة »، ولازمَ المَولى عبدَ الرَّحمن أحدَ قُضاة العَسْكر في عَهدِ السّلطان سُليمان،ثمّ غلبَ عليهِ الزّهد والصّلاح،ولاحَ في جَبينهِ آياتُ الفوز، فأمرهُ أحدُ مَشايخه بالعَودةِ والاشتغالِ بمُدارسةِ العُلوم ومُذاكرةِ المَنطوقِ والمَفهوم، والتصدي للأمْرِ بالمَعروفِ والنّهي عَن المُنكراتِ. و مالَ بعدَ ذلك إلى الوَعظ والتدريس، فقَصدَه النَّاسُ من كلّ فجّ، وكانَ على مُستوى عالٍ من الفَضلِ والكَمالِ، يَتتبعُ ويَجمعُ القواعدَ والمَسائلَ، ويُكبُّ على العلم حتّى تبحَّرَ فيه،وحَوى مِن الفَضلِ والمَعرفة ما يَكفيه، وكانَ آيةً في الزُّهدِ والوَرع والدّيانةَ، ويَردُّ على مَنْ خالفَ الشريعةَ، لا يهابُ أَحدًا لعلوّ رُتبته وسُموّ مَنزلته،جاء في آخرِ عُمرِه إلى القُسطَنطينيّة فَدخلَ مَجلس الوزير مُحمّد باشا وكلّمهُ في قَمعِ الظلم ودَفعِ المَظالم بكلماتٍ أَحَدّ مِن السّيوفِ. وَتُوفي ـ رَحِمه الله ـ في شهرِ جُمادى الأولى سَنة ٩٨١هـ[٢]، وَهو مُكبٌّ عَلى الزّهدِ والعِبادةِ.

ثانيًا ـ منزلته العلميّة والدينيّة:

كانَ مُحيي الدّين البَركويّ صُوفيًا واعظًا فقيهاً مُفسراً مُحدّثاً وَرعاً، وكان عالمًا بالعربيّة نحوِها وصرْفِها،وله اشتغالٌ بالفرائض ومعرفةٌ بالتجويد[٣]. ونظراً إلى أَهمية هذا العالم الفريد، فقد أُلفت حوله مصنفاتٌ علميةٌ عديدة، منها على سبيل التمثيل أُطروحة دكتوراه بعنوان: "الإمام البركويّ وجهودُه في مقاومة البِدَع في تُركيا" من منشورات جامعة أُم القرى في مكة المكرمة.

كُتب في هامش الصفحة الأخيرة من المخطوطة بيتٌ من الشعر ينعت الفاضل البركوي، ويُشير إلى رفعةِ منزلتِه العلمية الدينية،وهذا البيتُ:

هُو العالمُ النّحريرُ فوقَ زَمانِه   هُو العاملُ التّغويرُ زُهد اتقائِه

ثالثاً ـ مصنفاته المختلفة:

تعددت مُصنفات مُحيي الدين محمَّد بن بير البركوي في العلوم المختلفة من فقهٍ وتفسيرٍ ونَحْوٍ ولغةٍ،المطبوع منها، والمخطوط الذي وقف الباحثُ عليه من خلال أمّات الكتب العربيّة التي تحدثت عن البركوي وعلومه ومؤلفاته. فممّا وقفنا عليه من مُصنفاته:

إنقاذ الهالكين (وهي رسالة تبحث في مسألة مُهمّة من مسائل العلم الشرعي، ألا وهي أخذ الأجْرة على تلاوة القرآن وهِبته للأموات. حقّقها الأستاذ الدّكتور حُسام الدّين بن موسى عفانة)، والدّر اليتيم في التجويد، والرّد على الشيعة، وتحفة المسترشدين في بيان مذاهب فرق المسلمين، وجلاء القلوب(في أسس العقيدة)، وكتاب الإيمان والاستحسان

(رسالة في عقائد الإيمان)، ودامغة المبتدعين وكاشفة بطلان الملحدين في الكلام، ورسالة في أصول الحديث، وأربعون حديثاً، ومُعدّل الصّلاة، ووصيّة نامة تركي في كراريس، وذخر المتأهلين والنساء في معرفة الأطهار والدّماء، والسّيف الصّارم في عدم جواز وقف النقود والدّراهم بدون الوصيّة وإضافة إلى ما بعد الموت، وراحة الصّالحين وصواعق المنافقين في الفقه، ورسالة فيما شاع وذاع بِعلم القرآن العظيم(تتناول العادات المستحبّة الناتجة عن تعليم القرآن الكريم وقراءاته)، والطريقة المحمّديّة والسيرة الأحمديّة، وإيقاظ النائمين (موضوعه أنّ في التقوى خير، أمّا الأعمال من أجل الثواب الظاهر والنجاح فهي مكروهة، وألّفه ردّاً على كتاب مخالف لأبي السّعود العمادي،

وامتحان الأذكياء(في النحو)، وكتاب الإرشاد، وروضات الجنات في أصول الاعتقاد، وإظهار الأسرار(في النحو)، والعوامل الجديدة، وكفاية المبتدئ(في التصريف حقّقه الدّكتور أحمد محمّد عبد النعيم)، والأمثلة في تصريف الأفعال،

والصّحاح العجميّة(وهو نحو اللغة العربيّة مؤلّف بالفارسيّة)، وإمعان الأنظار في شرح المقصود في التصريف(كتاب تعليمي)، والإرشاد(يتحدّث عن الاعتقاد والعبادة)، ورسالة البدر المنير، وشرح شروح الصّلاح، ورسالة في الفرائض والواجبات، وشرح الهداية، وشرح الأحاديث الأربعين(له شرح أعدّه محمّد بن مصطفى الأقرماني الحنفي(ت ١١٧٤/ ١٧٦٠)، ومحكّ المتصوّفين والمنتسبين إلى سلوك طريق **الله**، ورسالة معمولة لإبطال وقف النقود وبدون الوصيّة والإضافة إلى الموت المحدود(هذه الرّسالة شرح على إحدى رسائل أبي السّعود)، وشرح الدّر اليتيم في القراءة، والقول الوسيط بين الأفراج والتفريج، ورسالة في حلّ مسألة في الوقف، ورسالة في أعداد سجود السّهو، ورسالة في مسألة عهد الأجر من قراءة القرآن، ومقامات، ورسالة في بيان الحجج الدالة على مدح المال واعتباره عند **الله**، ونجاة الأبرار، ورسالة في النّحو، وآداب البحث(يوجد بشرح المرعشي ساجقلي زادة المتوفى(١٧٣٧)،ورسالة في تفضيل الغني الشاكر ورسالة في ذمّ الحيض وأحكامه.[٤]

ورسالة البركلي: ورد في كشف الظنون: « هي رسالة كتبها بالتركيّة ، فَعَمّ النفع بها بين العوام والنّسوان والصّبيان ؛ لأنها محتوية على إجمال الاعتقاديات على مذهب أهل السنة والجماعة والعبادات والأخلاق في ضمن وصايا لأولاده وأقربائه وسائر المؤمنين أجمعين[٥] ، أتمها تقريباً سنة ٩٧٠هـ وشرحها الشيخ علي الصّدري القونويّ المتوفى سنة ٩٧٠هـ.وشرح مختصر الكافي في النحو[٦]، ونوادر الأخبار، ونور الأخيار، وتفسير سورة البقرة، وحاشية على شرح الوقاية لصدر الشريعة، وتعليقة على إصلاح الوقاية في الفروع لابن كمال باشا، وزيارة القبور البدعيّة والشّركيّة(مطبوع)، ورسالة في التغني وحرمته، وجوب استماع الخطبة، والطمأنينة والاعتدال في أركان الصّلاة لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم الحرّاني الدّمشقي، والشيخ محمّد بن بير علي تقيّ الدّين الرّومي البركويّ(حقّقه محمّد رحمة الله حافظ محمّد ناظم الندوي ١٤٢٤/ ٢٠٠٣.[٧]، ومنها رسالة في أمثلة التصريف التي قمتُ بتحقيقها.

رابعًا ـ توثيق نِسبة الرّسالة إلى مُؤلفها الفاضِل البركويّ:

إنّ ما يؤكد نسبة هذه الرّسالة إلى صاحبها الفاضل البركوي إثبات المؤلف ذلك في الصّفحة الأولى من المخطوطة، فرأيناه يقول: «فلمّا أَفضلَ عليَّ ذو الفضل العظيم، بفضل الله لا زال في حُسن حفظِه ـ تعالى ـ فائضاً عليه فضل الله واستعدّ قريباً للتأديب والتّفيهم، وناسب أمثلة التصريف في ابتداء التعليم، وكان ما اشتهر منها مُحرَّفاً ومُحوّلاً، وعن سَمت الصّواب مُغيّراً أو مبدّلا... أَردتُ أَنْ أَصنّفَ رسالةً منطويةً على ما لابدَّ منه في «أمثلة التصريف»، مُجّردة عن الزوائد، «وما يُستغنى عنه في التصريف... ».

ورأينا ناسخ هذه الرسالة يقول في آخرها: «والله ـ تعالى ـ أَعلمُ بحقيقه الحال، وإليه المرجعُ والمآلُ، ندعوه أَنْ يجعلَنا من العالمين العاملين، وآخرُ دعوانا أَنِ الحمدُ لله ربّ العالمين، تمّ شرحُ الأمثلةِ الفضليّة كلاهما لمن هو مولينا، أعني الفاضل البركوي، عليه رحمة القوي على يد عُمَر الحقير في سنة ١١٥٥».

خامساً – عنوان الرّسالة:

ذُكر عنوان الرسالة بوضوح وجلاء في مقدمة المخطوطة ؛ إذ أورد المؤلف البركويّ:

«أردت أَنْ أصنفَ رسالةً منطويةً على ما لابدَّ منه في أمثلة التصريف».... وأطلقَ عليها الناسخُ اسم «الأمثلة الفضليّة» عندما كتبَ في نهايتها: «... وآخرُ دعوانا أَنِ الحمدُ لله ربّ العالمين ثمَّ شرحُ الأَمثلة الفضلية؛ إذ نسبَ ما وَرَد في الرّسالة من شرح وتفصيل للأمثلة الصّرفية المتفقة ، والأَمثلة الصّرفيّة المختلفة لصاحبها المؤلف الفاضل البركويّ.

سادسًا ـ وصف المخطوطة:

النسخة التي اعتمدتها في تحقيق «الرّسالة الفضليّة»، مُصوّرة عن أصلٍ مَحفوظ في مُؤسّسة دار الطفل العربي «دار إسعاف النشاشيبي للثقافة والفنون والآداب» برقم (٨٧م–ث)، وهذا تعريفٌ تفصيليّ بنسخة المخطوطة:

- العنوان: رسالة في أمثلة التصريف / شرح الأمثلة الفضلية.
- المؤلف: الفاضل البركوي.
- أول المخطوطة: الحمدُ للهِ ذي النعم الكثيرة العظائم...وبعد، فلمَّا أفضل عليَّ
- ذوالفضل العظيم لازال في حُسْن حفظه تعالى فائضاً عليه فضل **الله** واستعدّ قريباً للتأديب والتفهيم.
- وآخرها:...ندعوه أَنْ يجعلنا من العالمين العاملين،وآخر دعوانا أن الحمد **لله** رب العالمين، تمّ شرحُ الأمثلة الفضلية.
- تاريخ النسخ: ١١٥٥/١٧٤٢.
- الناسخ: عُمَر بن محمّد الجركومي.
- عدد الأوراق: ٧ .
- عدد الأسطر في الصفحة:٢٣.
- نوع الخط: نسخ.

والنسخة التي قُمت بتحقيقها كاملة وواضحة، ولكنها لا تخلو من الغموض في بعض المواضع، لكن أعانني **الله** – سبحانه وتعالى – على توضيح ما غمض منها وإزالة إبهامه في كثيرٍ من المواضع.

سابعاً ـ أهميّة الرّسالة،ودواعي تحقيقها:

تكمن أهميّة رسالة العلامة مُحيي الدين البركوي في الآتي:

١. أنّها تُضيفُ مُؤلّفاً تُراثيّاً قيّماً إلى المَكتبة الصّرفيّة.
٢. أنّها تتناولُ مَباحثَ صَرفيّة مُتنوّعة وَشاملة، كالبَحث في الأفعالِ الثلاثيّةِ وغيرِ الثلاثيّة ومَصادرِها وأقسامِها، والمُشتقاتِ وأنواعِها، بالإضافةِ إلى أحوالِ تثنيةِ الأسماءِ وَجمْعِها.
٣. المَنهج المتميّزالذي ظهرَفي تناولِ البركويّ لتلك المَوضوعَاتِ والمباحثِ الصّرفيّةِ وفق المُؤتلفِ والمُختلف.
٤. تناوُله للمَباحثِ الصّرفيّة تناولاً يتّسمُ بالعُمقِ وَالأصالةِ التي تكشفُ عَن مَدى استيعابِ البَركويّ لتلك المَباحث، وَمَدى رُسوخِ قَدَمِهِ في هذا العِلمِ وَغيرِهِ مِن العُلوم.

ثامناً ـ منهج التحقيق:

اعتمدتُ المَنهجَ العلميّ المتبع في تحقيق النصوص التراثيّة، وكان على النّحو الآتي:

١. قُمتُ بكتابةِ الرّسالة كتابةً سليمةً مضبوطةً واضحةً، مُراعياً الصّحة الإملائيّة، وواضعاً عَلامات الترقيم – التي تُساعد على توضيحِ المعاني – في أماكنِها المُناسبةِ.

٢. عملتُ على تَصحيحِ بعض الكلماتِ من حيثُ اختلافُ نقطِها وتغيّر مَدلولها، وأشرت إلى ذلك في الحاشيةِ.

٣. أثبتُّ همزاتِ القطعِ والمَدّات في أماكِنها المُناسبةِ التي أَهمَلها المُؤلفُ أَثناء الكتابةِ.

٤. فسّرتُ معاني المفرداتِ الغامضة من خلالِ المعاجمِ اللغويةِ المختلفةِ.

٥. قمتُ بتَوضيح بعض العباراتِ،وبعض المُصطلحاتِ الصّرفيّةِ التي استخدمَها المُؤلفُ في شَرحِهِ للأَمثلةِ التصريفيّةِ المتفقةِ والمُختلفةِ.

٦. عَلقتُ على المباحثِ والمسائلِ الصّرفيّة التي تناولها المؤلفُ بلغته العالية؛ وذلك من خلال الرّجوعِ إلى مَصادرَ وَمراجعَ أَكثر وُضوحًا.

القسم الثاني: نصّ الرّسالة مُحقّقاً

رسالة في أمثلة التصريف
للعلاّمة مُحيي الدين(٥) محمّد بن بير علي البركويّ
المتوفى سنة ٩٨١هـ

هُوَ العالمُ النحريُر فَوْقَ زَمانِهِ   هُوَ العَامِلُ التّغويرُ زُهْدُ اتّقائهِ

مُقدّمة المُؤلّف

/١أ/ بسم الله الرّحمن الرّحيم

وبه ثقتي:

الحمدُ لله ذي النّعم الكثيرة العِظام، والصّلاةُ على حَبيبهِ مُحمّد أَفْضل الأَنام، وعلى آلهِ البَررةِ وصَحْبِهِ الكِرام، وعلى مُتّبعيه بإحسانٍ إلى يومِ القيام، وبَعْد /

فلمّا أَفْضَل عليَّ ذو الفَضْل العَظيم، بِفَضْل الله لا زالَ في حُسْنِ حِفْظِهِ تَعالَى فائضاً عليه فَضْل الله واستعدّ قريباً للتّأديب والتّفهيم، وناسَبَ أَمْثلةَ التّصريف في ابتداء التّعليم، وكانَ ما اشْتهَر مِنْها مُحرّفاً ومُحوّلاً، وَعْن سَمْت[٨] الصّواب مُغيّرًا ومُبدّلاً، وعلى الزّوائدِ وسُوءِ التّرتيب مُحْتوياً، وعَن بَعْض المهمّات عَارياً وخَالياً، صَحّفهُ النّاظرونَ والنّاسِخُونَ، بَعْضُهم جَهَلَةٌ لا يَسْتَخرجُون، وبَعْضُهم عَمْداً يُغيّرون، يَزيدونَ ويُنْقِصُون يريدونَ الإصْلاحَ فَيُفْسِدُونَ.

أَرَدْتُ أَنْ أُصنّفَ رِسَالةً مُنْطويةً عَلَى مَا لابُدّ مِنْهُ في أَمْثلةِ التّصريف[٩]، مُجرّدةً عَن الزّوائدِ وَمَا يُستَغْنَى عَنْه في التّصريفِ، سَائِلاً مِنَ الله تعالى ومُتضرّعاً إليه أن يُبْعدني من[١٠]السُّمْعة وَكُلّ ما يُعاب عليه، وأَنْ يجعله خالصاً لِوَجْهِهِ الكَريم، وإيّاي[١١] ممّن أَتَى الله بِقَلْب سَليم، وأَنْ يَنْفَعَ بِهِ وَلَدي الأعزّ وسائِر الطّالبين، وأَنْ يَغْفِرَ لي خطيئتي يوم الدّين، إنّهُ هُوَ أَرْحمُ الرّاحمين، يُجيب إذا دُعي دَعْوةَ الدّاعين، غَفَرَ الله تعالى لِعَبدٍ قالَ آمين.

مُقدّمة[١٢]:

(حدّ التّصريف):

اعْلَم أَنَّ الصّرفَ علْمٌ باحَثٌ عَنِ الأَحْوالِ العارضَة للمُفْردات حَقيقةً أَوْ حُكْماً لذاتها من غير مُقارنتها للفْظ آخَرَ منْ حَيْثُ صُورُها ومَوادُّها مَأخوذتين عَلَى وَجْه كلّي.

وَقولُنا: لذَاتها من غَيْر مُقَارَنَتها للفْظ آخر يَخْرُج الإعْرابُ والبناءُ، فإنَّهما عَارضان للْمُفردات لكنْ لا منْ حَيْث هيَ مُفْردات بَلْ منْ حَيْثُ إنّها مُركّبات مَع الغير[١٣]،وأَمّا بَحْثُهُم عَن إدْغام آخر أَحَد اللفظين في أوّلِ الآخرِ المماثِل والمجَانِس له وأمثاله فعَلَى سبيلِ الاسْتِطْراد وتكثيراً للفائدة.

وتوضيحُ هذا التّعريف أَنّ الوَضْعَ وَهو جَعْل اللّفظ بإزاء المعْنَى على نَوْعَيْن: شَخْصِيّ سَماعيّ. وهو تَعْيين لَفْظ بمادّته وَصُورته الجُزئيّتين للدّلالة عَلَى مَعْنى (كنَصَر)، والعلم الباحث منه يُسمّى علْماً.

ونَوْعي قياسيّ: وهو تَعْيين صُورة كُلّيّة مُفْردة أَوْسَع جزءاً [١٤] من المادّة زائد[١٥] مأخوذٌ بالنّوع بشَرائطَ مَخْصُوصة. فَالأَوّل كَنَصَر، فإنّ صُورتَهُ الكُليّة في الفعْل دالّةٌ عَلَى الزّمان الماضي. والثاني كَمَنْصُور، فإنَّ صُورتَهُ مَعَ الميم الزّائد في أوّله، والواو بَعْد عَيْنه في الصّفات دالّةٌ عَلَى مَنْ وَقَعَ عَلَيه الحدَثُ[١٦].والعِلم الباحث منْهُ يُسمّى علْمَ الصَّرف، لكن لَيْسَ مَقْصوراً عَلَيْه لمَا عَرفْت.

فبحثُ الصَّرف عَن المَوْضوعات والتغييرات القياسّيتين وذكر غير القياسيّ فيه استطراد لمشَابهته القياسيّة بنوع ضَبط يوجدُ فيه كما في الجُموع المكَسّرة[١٧]السّماعيّة، فإنّها تُذكر في الصّرف على وَجْه يحصلُ به نوعُ قياس لا من حَيْث خُصوصيتها مُنْتشرة فإنّها من تلْك الحيْثيّة تُذكرُ في اللّغة، وكذا المصادرُ الثلاثيّة الأبواب، أوْ لتكثير الفائدة أوْ غيرهما.

(موضوع علم الصّرف):

فَقَد عُلمَ ممّا ذُكر أَنّ مَوْضوعَهُ المفرداتُ المذكورةُ من الحَيْثيّة المخصوصة المعبّر عَنْها بالأَبْنيَة [١٨]، أَعْني الألفاظ باعتبار حَركاتها وسكناتها[١٩] في غير آخرها وأصولها وزوائدها والتّرتيب فيها بحَسب الأَصْل على وَجْه كُلّي.

وإنّما قُلْنا في غَيْر آخرها أَنّ حَركةَ الآخر وسكونَهُ لا يُغَيّر البناء، ولذا جَوّزوا الإعلالَ في آخر المُلْحقات. ثُمّ اعلم أَنّ الكُليّةَ مُعتبرةٌ في الأُصول بالجنْسيّة وفي غيرها بالنّوعيّة، وكلُّ حَرْف من حُروف التّهجي نَوْعٌ، وكذا كلُّ حركة من الحركات الثلاث[٢٠]، ومُطلق الحَرف

والحركة جنس، « فَمَقْتَل ومَنْصَر» بناءٌ واحدٌ [٢١]، وكذا نَصَرَ وقالَ ونُصِرَ وقيل بخلاف أَكرَمَ وأُكرِمَ، وَقاتلَ وَقُوتِل، والأعراضُ الذّاتيّة لَها هي الأحوال، العارضةُ لَها لذاتها إمّا لحاجة مَعْنويّة هي إفادتُها المعْنى والبحثُ عَنْها هو المقصود منَ الصّرف ككَوْنه تَثْنيةً وَجمعاً ومُصغَّراً ومَنْسوباً وَمْصدراً وماضياً وغيرها مِنَ المشتقاتِ، أوْ لحاجةٍ لَفَظيّةٍ كتَخفيف الهَمزةِ، والإدغام، والإعلال.

(غاية علم الصّرف):

وأمّا غايتُهُ فَهُوَ الاستغناء في مَعْرفةِ الألفاظ الكثيرةِ القياسيّة وَمعانيها بسَماع وَاحد منْها مع تَفْسيره عن سَماع الباقي وتَفسيرِه، فَيتمكّن منَ الضّبطِ بسُهولَةٍ وَيأْمَن من الخَطأ في تلفّظها، وَيعرفُهُ إنْ صَدَرَ عَنْ غيرِه. فَهذِهِ فائدةٌ عظيمةٌ.

بيان الاقتصار على ما ذُكر مِن الأَمثِلةِ المختلفةِ:

لَمّا كانَ بحثُ الصّرفِ مَقْصوراً على الموضوعات النّوعيّةِ والتّغيرات القياسيّة[٢٢]، وكان الأولى هي المقصودة الأصليّة ومُستلْزمة لمعرفة بعض أنواع الثانية، ومدار المعرفة بعضها الآخر فإنّا إنما عَرفْنــا أَنّ (قال) مُغيَّر مِنْ (قول)، لعلْمنا أَنّ البناءَ الموضوع لماضي الثلاثي مُتحرّك العَيْن وسَهل المعرفة للمبتدئ، بخلاف الثاني، اقتصرنا في هذه الرّسالةِ عليها، ثُمّ إنها على نَوْعين[٢٣]: اشتقاقية[٢٤]،وهي ما دلّ على حَدَث وحْدَهُ أو مَع غيره. وغير اشتقاقية بخلافه كالمصَغّر والمنسوب والتثنية والجمع. ولمّا كان[٢٥]الأولى أكثر عَدَداً واستعمالاً وفائدةً مَع كَوْن الثانية تطرأ عليها بلا عكس، ذكرنا أمْثلتَها على التفصيل، وتركنا المصغّر والمنسوبَ رأساً لتعسّر معرفتهما؛ لكثرة التغيّر فيهما، واكتفينا من التثنية والجمع بما تطرأ على الأسماء الاشتقاقية لظهور المقايسة لعَدَم كثرة التغيّر. ثمّ إنّ تلك الموضوعات الاشتقاقية إنَّما يجوزُ لنا القياسُ فيها إذا سَمعنا واحداً منْها في بابه، وليس لنا أن ننقله إلى بابٍ آخر بدونِ السّماعِ، فإذا سَمِعْنا قِسْنا فيه أيضاً، وهكذا في كلِّ باب.

وفي الثلاثي المجرّد لابدّ من سَماعِ حركةِ العَيْن في الماضي والمضارع ؛ لأنّه سَماعيّ، وكذا مَصْدرُه المؤكّد، لكن لمّا كانَ أَصلُ الجميع على قول/١٢أ/ ما رضينا نتركه بالكُليّة، بَلْ ذَكرنا منْ كلّ بابٍ وَزنَهُ الغالبَ فيه لقربه من القياس، وفي قياسيّةِ بَعْضها شُروط أُخَر سَنذكرها إنْ شاء اللهُ تعالى، فَظَهر من هذا احتياجُنا إلى مَعْرفةِ الأبوابِ وإنْ كانت سماعيّة فلابُدّ أنّ نُبيّنَها قبل الموضوعات النّوعيّة.

(بيان الأبواب):

بيان الأبواب: مجموعُ ما ثبت فِيْها بالاستقراءِ أَحد وأَربعون، وَلْنذكرِ وَجْهاً للضّبط والتّرتيب الموضوع النّوعي الاشتقاقيّ ماضيه المفرد المذكّر الغائب إمّا مُجرّد أوْ مزيد فيه[٢٦].

فالمجّردُ لا يكونُ حروفُه الأصول أقل من الثّلاثَة ؛ إذْ لابد منْ حرف مُتحرّك للابتداء وآخر ساكن للوَقف عليه، فَلمّا تنافيا في الصّفة كَرِهوا مُقارنَتَهما[٢٧]، وَفَصلوا بيْنهُما بحرف آخر لا يُعْتبر فيه حَرَكةٌ ولا سُكونٌ ولا أكثر منَ الأَرْبعة لكَثْرة تصّرف الفعل، ولأَنّهُ يتّصلُ به الضميرُ المرفوعُ، ويصيرُ كالجزْءِ منه حتّى تُعّدان كلمةً واحِدةً. فالخُماسيّ فيه كالسّداسيّ في الاسم وقَدْ رَفَضُوهُ لئلّا يتوهمّ أَنّه كلمتان.

فالمجرّد إما ثلاثيّ أو رُباعيّ، والثلاثي لمّا كان أخفّ استعملوهُ في مَعان كثيرة مُختلفة، فَوَضعوا الأبنيةَ مُختلفةً؛ ليدلّ على اختلاف المَعنى وتناسبًا، وهي ستّة لأَنّه لا يكونُ أوّلُهُ إلّا مفتوحاً لتعذّر الابتداء بالسّاكن، وثقل الضمّة والكسرة. وأمّا المبنيُّ للمفعول[٢٨] فلقلّته استعمالاً وبناء أقلّه من جميع الثلاثي هيْئة واحدة وعروضه لكلّ مَبْنيّ للفاعل، ولذا لم يَعُد باباً مستقلّاً، بل أُدرج في باب المبني للفاعلِ، ورعايةُ المناسبة بَيْنَ اللفظ والمْعنَى يسوغ الضمّ، بَلْ أوجَبهُ ولا وسطه إلا مُتحرّكاً لئلّا يلتبس بالمصدر في الوقف واتصال الضّمير، إذ الأَصلُ الغالبُ في مَصْدر الثلاثي هو الفعل لكثرته والرّجوع إليه إذا أُريد المّرة كذا قال الخليل[٢٩]، والحركة ثلاثة، وعرفت أنّه لا دَخْلَ لحركةِ الآخر وسكونهِ في البناء، فحصل ثلاثة أبْنية.

ولَمّا كان الفتحةُ أَخفّ استعمل في معانٍ كثيرةٍ، وأشير إليها بتحريك عينِ المضارع بالحركات الثلاث، إذْ فاؤهُ ساكنة لتوالي أربع حركات، وقربه من سَببه وهو حرف المضارعة المفتوحة لخفّتها، وتعذّر السّكون. لكن لمّا فاتَ في الفَتْحتين المخالفة التي هي الأصل إذْ مَعْنى الماضي مُخالفٌ لمعنى المضارع فيناسبُهُ اختلافُ العْينين، إذْ هو الميزان – كما سَبَق قَبْل ذلك الباب– اشتُرط فيه كوْن عينه أو لامه حرفَ حلْق[٣٠] ثقيلاً ؛ ليجبر فوتَ الأصل بحصولِ الخفّة. ولمّا لم يكثر المْعَنى في الكسرةِ كثرته في الفتحة، وثقل الصّعود من الكسرة إلى الضّمة فُتح عينُ مضارعها،ولم يكسر بكسرة لازمة إلّا إذا كان فاؤه مُعتلّاً، إذْ يحصلُ خفّة بسقوط الفاء فيعارض في الأصل فوزّعت فكُسرت في بعضها رعايةً لهما، وأمّا الضمّةُ فوضعوها للصّفات اللازمة لها، وأفعال الطّبائع المسلوب عنها اختيار صاحبها لمناسبته لها في اللزوم، فإنّ انضمامَ إحدى الشفتين إلى الأُخرى لازم في الضمّة كلزوم انضمام تلك الصّفات إلى صاحبها، ولمشابهة تلك الصفات لمَا أُسند في المبني للمفعول في سَلْب الاختيار، فكما أنّ الضمّةَ جُعلت علامةً له – كما سيجيء – جُعلت أَيضًا علامةً لمَا أشبهه، والتزموا ضَمّ عَين المضارع أيضاً تحقيقاً لمُقتضى تلك المشابهة إذا للزوم في الصفات

المذكورة وسلب الاختيار. والضّمةُ في المبني للمفعول لا يختص بالماضي فحَصَل ممّا ذكرنا أَنّ أبنيةَ الثلاثي بالأصالةِ ثلاثة، وباعتبارِ المضارع ستّة [٣١]، وأَنّ الأصلَ ما اختلف حركةُ عينهِ فَلذا كَثُر كلماتُه واستعماله، وسُمّي بدعائم الأبواب واستحقّ تقديمه، ثم مفتوح الماضي منها لخفّتها وتقدّم الماضي ثم مضموم المضارع منه لعلويّة الضمّة.

وقد علم من هذا وجه تقديم الرابع على الخامس، ووجه تقديمه على السّادس مع كونه قليلاً جدّاً ولم يجئ من الصّحيح إلاّ على طريق الجواز والفرعيّة.

وأمّا الرّباعي فلكثرة حُروفِه لم يَجِئ منه إلاّ بناءٌ واحدٌ [٣٢]، ولزم فيه سكونُ أَحد حروفه لِئلّا يلزم توالي أربع حركات وعين العين؛ إذ اللّام الثانية يسكن عند اتّصال الضمير المرفوع المتحرّك حَمْلاً على الثلاثي ليكونا على وتيرةٍ واحدةٍ، فلو أُسْكن اللامُ الأولى التقى ساكنان، والتزم الفتح في البواقي للخفّة.

وأمّا المزيدُ فيه، فنوعان [٣٣]،لأنّه إن زيد فيه على الثلاثي فمزيد الثلاثي وإن زيد فيه على الرّباعيّ فمزيد الرّباعيّ، ولمّا كان هذا أصلاً لبعض أقسام الأوّل قدّمناه فنقول زائدة.

أما واحد أو اثنان ولم يزد ثلاثة لئلا يخرج عن الاعتدالِ ويظنّ أنّه كلمتان، فالأول بناءٌ واحدٌ بزيادة التاءِ المفتوحةِ في الأوّل، والثاني بابان لأنّ أَحدَ الزائدين فيه همزةُ وَصْلٍ مكسورةٌ في أوّله، والثاني إمّا نونٌ ساكنةٌ بعد عينيهِ قدّمناه لتقدّم الزّائد وكذا في أَمثاله، وإمّا تكريرُ اللام الأخيرةِ مع الإدغام بنقلِ حركته إلى اللام الأولى السّاكنة، ويجوزُ أن يكونَ الزائدُ الأَوْلى بسكونها والثانية؛ لأنّ الآخر بالزيّادة أنسب، وكذا كلّ تكرير فإنْ كان الأولُ مُتحركاً فالزائدُ الثاني بلا خلاف، والفاءُ ساكنةٌ في هذين البابين.

وأمّا مزيدُ الثلاثي فثلاثة أصناف[٣٤]، لأنّ الزّائدَ إمّا واحدٌ أو اثنان أو ثلثة لا غير، لما مرّ من الصّنف الأول قسمان لأنه إمّا مُلحقٌ بالربّاعيّ أو غير مُلحق، ومعنى الإلحاق: جَعْل مثال على مثال أزيد منه، بأن يزادَ فيه حرفٌ، ويُجعلُ في مقابلة الحرف الأصلي من الأَصلِ، وإنْ كانَ فيه زائدٌ جيء به في الفرعِ موضعه في الأَصل، ويكون الزّائدةُ لمجرّد الموازنة؛ ليعاملَ معاملته في التكبير والتصغيرِ والمصدر ونحوها، فاسْتَخْرَجَ ليس مُلحقًا باحْرَنْجَم، ولا مَقْتَل بجَعْفَر، ولا أَكْرَمَ بدَحْرَجَ[٣٥]، والثاني أحقُّ بالتقديم ؛ لكثرتهِ استعمالاً وإفراداً، وأصالتُهُ بالنسبة إلى الثاني فهو ثلاثة أبواب ؛ لأن الزائدَ فيه إمّا من جنسِ الأصول، ولا يكونُ إلاّ من جنسِ العَين ليدغم، إذْ في الفاء لا يُدغم أصلاً،وفي اللام عند اتّصاله بالضمير المرفوع المتحرّك. والتُزم الفتحُ في الفاء والعين للخفّة قدّمناه [٣٦]على الثالث لكون الزائد من جِنْس الأَصول مع احتمال اشتراكِ الثالث في محلّ الزّيادة بخلاف الأَوّل، والألفُ لخفّتها، فهي إمّا في الأول فيصير همزةً مفتوحة، فيكون الفاءُ ساكناً، والعينُ مفتوحاً لما مَرّ، أو بين الفاءِ والعينِ ؛ إذ ما بعد العين محلّ زيادة ألف المصدر، /٣أ/ وبعد اللام يلتبس بالتثنية.

والملحقُ ثمانية إمّا بتكرير أو بزيادة، والمكرّرُ إمّا فاءٌ على مَذهب الكوفيين(٣٧) اخترناه لظهور الاشتقاق، ولمّا لم يُوجد تماثلٌ بين الفاءِ والعينِ في الأصول، فَصَلوا بَينهما بالعين، وشَرَطوا أَنْ يكونَ مُضاعفاً ليستأنس الفصلُ بالفصلِ ويتقوّى، وكذا لم يكرّروا العينَ للإلحاق(٣٨) للزوم اللّبس والثّقل والاستيحاش(٣٩)أولا، فلا يُدغم لئلّا يبطل الإلحاق بتسكينِ ما قبلَ الآخر، والزّائد لا يكون إلّا حرفٌ لعلّةِ كثرة دَوْرها وزيادتها أو مُشبّهاً بها وهو النّون، ولا يُزاد إلّا ما قبلَ الآخر، لأنّ حرفَ الإلحاق لا يكونُ في الأوَّل، وهمزةُ (اقْعَنْسَسَ) ليست للإلحاق بَلْ للابتداء، وتاء (تَجَوْرَبَ) للمطاوعة، ولم يزد بين الفاءِ والعينِ، للزوم سُكونه فَيخَفْى في أكثر المواضع، فلا يُقال الحرف الصّحيح.

وأمّا نوُن اقْعَنْسَسَ فللمطاوعةِ كنونِ أصله، وإنّما حرفُ الإلحاق السّين الأخيرة، ولا بعدَ اللام للزوم ما ذكر عند اتّصال تاء الضّمير، أمّا حرفُ العلّة، فالألفُ لا يزادُ إلاّ آخراً؛ لأنَ حرفَ المدّ لغاية خفّته، لا يقال الحرف الصّحيح إلا في الآخر، لأنه عُرضة السّكون والتّغير، فجازَ أَنْ يُقالَ حرف المدّ، وينقلبُ ياءً عند زوال فتحةِ مَا قبله(٤٠) أَوْ اتّصال الضّمير المرفوع حمْلاً على نحو (رَمَيْتُ)، فلذا يُكتب على صورة الياء. وقال بعضهم لا يزادُ الألفُ للإلحاق أصلاً، وإنّما يزادُ الياء فينقلب ألفاً، فلذا يكتبُ بالياءِ ويرجعُ إليه عند زوالِ الفتحة، وكلاهما مُحتملان، والأول أَوْلى عندي، وأمّا الواو والياء فلا يُزادان في الأوّل كما مرّ (٤١)، ولا في الآخر للزوم انقلابهما، فأمّا بين الفاء والعين، أو بين العين واللّام. والمُعتبر في التقديم أوّلاً تقدّم الزّائد ثم تجانسه ثم علويّته ثم عِليّته(٤٢) فتدبّر.

الصّنف الثاني قسمان أيضًا: مُلحقٌ بَتفَعْلَل أو غير مُلْحَق(٤٣)، الثاني خمسةُ أبواب؛ لأنَّ أوَّلها إما همزة وصل، أوِ تاء زائدة، والأول زائدة، الثاني إمّا متصلٌ به وهو النّون أَو بَيْن الفاء والعَين وهو التاء، أو تكرير العَين مع الإدغام والفاءُ ساكنةٌ في هذه الثلاثة، والثاني زائدة الثاني إمّا تكريرُ العين مع الإدغام، أو ألف بين الفاء والعين، والمعتبرُ في التقديم أوّلاً كَوْن الزّائد همزةَ وَصَلْ، ثم التّقديم المتيقّن ثم التجّانسُ.

والملحقُ ثمانيةُ أبواب، وهي الثمانيةُ الملحقةُ المذكورةُ مع زيادة التّاء في أَوّله للمطاوعة في(تَفْعيل) بالاستقراء و(تمفعل) بزيادة التاء والميم في أوّله على قول(٤٤)، ووجه التقديم ما ذُكر في الثمانية السابقة.

الصنف الثالث قسمان أيضاً: مُلحقٌ وغير مُلْحق، الثاني أربعةُ أبواب لأنَّ إحدى الزّيادات همزةُ وَصْل في الأوّل في الكلّ، والباقيان إمّا متصلان بها وهو السّين والتاء (٤٥) ، أَوْ تكرير العين والواو بينهما، أو الألف قبل اللام وتكريرها مع الإدغام، أو الواو المشدّدة قبل اللاّم، والحرف الثاني والرّابع ساكنان في هذه الأَرْبعة، ووجه التقديم تقدّم الزّائد بيقين أولاً، ثم مُجانسة الأَصل.

والملحقُ قسمان: مُلْحقٌ « باحرنْجَم» ومُلحقٌ «باقشَعرّ»[٤٦]، والأوّل بابان؛ لأنّ زائديه لا بدّ أَنْ يوافقا زائدي الأَصْل؛ ليتحقّقَ الإلحاقُ، وحرفُ الإلحاقِ إما تكريرُ اللاّم أو ألف في الآخر ابتداءً أو انقلاباً عن الياء. والثاني بابٌ واحدٌ، وحرفُ الإلحاقُ همزةٌ بعدَ العَيْن، وإذا تقّرر هذا فَلْنشرع إلى المقصود، وهو:

بيان أبنية الموضوعات النّوعيّة الاشتقاقيّة المُسمّاة بالأمثلة المُختلفة وما يَتعلق بها[٤٧] بيانُ الأمثلة المختلفة وما يتعلّقُ بها هي بالنظر إلى اختلاف المعنى « ستّة عَشَر». وَوَجهُ الضّبط والترتيبِ أنّها لا تكونُ حرفاً، إذ لا قياسَ ولا تصّرفَ في الحرف فيكون إمّا فعلاً أو اسماً لانحصارِ اللّفظ الموضوع المفرد في الثلاثة عقلاً.

(حدُ الفِعْل وحَدّ الاسم):

وحدُّ الفعل ما دلّ وزنُه الكلّي في الوضع الأوّلِ على زمانٍ مُعيّنٍ من الأزمنة الثلاثة[٤٨]. وحدُّ الاسم ما دلّ على معنىً مستقلٍّ بالمفهوميّة[٤٩] من غيرِ دلالةِ وزنِه في الوضعِ الأوّل على زمانٍ مذكور. ومرادُنا بالأوّلِ لوَضْع وَضْعٍ لا يسبقهُ وضعٌ يُجانسه، ودلالةُ أَمْسَ ولفظ الماضي وشبهها، وأسماءُ الأفعال غير (فعال)على الزّمان المعيّن ليس بوزنه، وأمّا (فَعالِ) فقد جوّزَ بعضُ المحقّقيين أَنْ يكونَ فعلاً لدخوله في حدّه، ولكن لمّا لم يدخله شيءٌ من خواصّ الفعل، ولم يظهرْ نقلٌ منه جَعَلْناه اسمًا منقولاً من المصدر تقديراً[٥٠]، وتبادلُ الحالِ من اسم الفاعلِ والصّفةِ المشبّهةِ من الفعل

لا الوضع ، ووَضْعُ (يزيد) علماً وضعٌ أوّل بالتّفسير[٥١] المذكور فلا يلزمُ أَنْ يكونَ فعلاً، وأتى نحو(نعمْ وبِئْس ولَيسَ)، ففي الأصل على وزن علم دالّ على الماضي، ثم نُقل إلى الإنشاءِ والحالِ، وغيّر صيغتُه وقِسْ عليه فعلَ التعجّبِ وأمثاله.

ثم إنّ الفعلَ اشتُقّ من الاسم على مذهبِ البصريّين[٥٢]؛ لأنَّ كلَّ فرعٍ يُصاغُ من أصلٍ يَنْبغي أَنْ يكونَ فيه ما في الأصل مع زيادةٍ هي الغرضُ من الصّوغ كالبابِ منَ السّاج[٥٣]، والخاتم من الفضة، وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادةِ أحد الأزمنةِ والنّسبة والتّجدّد التي هي الغرضُ من وضعِ الفعل، لكنْ لمّا تجرّدَ الفعلُ الماضي الثلاثي المفرد المذكّر الغائب دائماً من الزّائد، واشتمال المصدر عليه كثيراً فيكونُ في لفظه ما في لفظ الفعل مع زيادة[٥٤]،.ولو تقدّمَ ذلك المصدرُ في الوضعِ لزمَ تعدّدُ وضعه وتُرك موضوعهُ الأوّل بالكليّة إذ لا معنى للزّائد إلا ما أُتي به بعدَ الوصولِ لغرضٍ من الأغراض[٥٥]، فلو ثَبتَ في الوضعِ الأوّل مع الأصولِ لم يكن لزيادته معنًى، والاشتقاقُ صفةُ اللفظ، فاعتبارُ حاله في التجّردِ والزّيادةِ أَوْلى من اعتبارِ حال المعنى، وجوازُ كونِ المراد من صَوْغ الفرع الدّلالةَ على أحدِ معاني الأصل فقط، إذا يحتاجُ إليها أيضًا يؤيّدُ قولَ الكوفيّين، ثم الفعلُ أَولى بالتقدمِ لكثرةِ

تصَرّفه وإفادته[٥٦]، فأكثرُ بحث الصّرف عنه، وهو إمّا خبرٌ أو إنشاءٌ ؛ لأنَّه إن احتملَ الصدّقَ والكذبَ لمجرّد مفهومه العام فَخَبر، وإلّا فإنشاء، فالخبرُ لكونه أصلَ الإنشاءِ أحقُّ بالتّقديم، فهو إمّا ماض أو مضارع ؛ لأنّهُ إنْ دلَّ في الأصلِ /٤١أ/ على زمانِ إخبارك فماض، وإنْ دلَّ فيه على الحالِ والاستقبالِ بحسب الاشتراك فمضارعٌ، وهو مشتقٌّ من الماضي بزيادةِ أحدِ حروف (أتَين) [٥٧] عليه، وترك الهمزة الزائدة عليه إن كانَتْ في أول ماضيه.

وأمّا الجَحْدُ والنفي[٥٨]، فَلا وجْهَ لجعلها قِسمين بالاستقلالِ لدخولهما في المضارعِ، ولا اعتبارَ لتغيّر الإعراب في الصّرف، بل هو بحثٌ نحويّ، ولا لتغيّر المعنى لأنّه عارضٌ بسبب الحروف، وأيضًا المغيّرة كثيرة (كانَ وأنّ) وغيرهما فيكثر الأقسامُ جدّاً على أنّهما ليسا بمفردين حقيقةً ولا حكماً بخلاف الفعل مع الضّمير المرفوع المتّصل فيخرجان عن موضوعِ الصّرف، ولذا عَدّ بعضهُم أمثلةَ الفعل ثلاثة وتَرك النّهَي رأساً وغير المخاطب المعلومَ من الأمر، فله وجهٌ وجيهٌ، لكن لمّا غيّر مَعْنى الأَمْر والنّهي من الإخبار إلى الإنشاء [٥٩]، وهذا تغيير عظيم وكَثُر استعمالُهما وكانا مناطيْ التكليف، واختصَّ وامتزجَ حرفاهما بهما، فلا يوجدان في غيرهما ولا يفارقانهما [٦٠]، عدّهما أكثَرُ المصنّفين من أقسامِ الفعل بالاستقلال فتبعناهُم.

والإنشاءُ إمّا طلبٌ أو تعجبٌ وغيرهما سماعيّ، والطّلبُ لكثرة استعماله وتصّرفه، أولى بالتّقديم، فهو إمّا متعلقٌ بوجود الفعل أو ترْكه، فالأوّل أَمْر، وصيغتُه كصيغةِ المضارعِ مزيداً في أوّله لام مكسورة[٦١]غير أنّها تُحذف من مُخاطبة المعلوم، ثمّ التّاء لكثرة استعمالهَ جدّاً فإن كان ما بَعدهما مُتحرّكاً لفظاً أو تقديراً أُبقي على حَاله، وإنْ كانَ ساكناً زِيد في أوّله همزةُ وصلٍ مَكسورة إلاّ في ثلاثيّ ضُمّ عينُ مُضارعِه فتضمّ، والثاني نَهْيٌ وصيغتُه كصيغة المُضارعِ مزيداً في أوّله لا[٦٢]، ثمّ إنّا اقتصَرنا على إيراد مثالِ الأمرِ والنّهي للغائب ولم نذكرَ مثالَ المُخاطب منهما إلّا في الأمثلة المتّفقة كما في الماضي والمُضارع، وإنْ كانَ لذكْر مُخاطب الأمْر المَعلوم في الأمثلة وجه في الجُملة بناءً على تَبدّل الصّورة ؛ لأنّ فيه اشتباهًا على المتعلّمين حتى إنّ بعضَهم بعدَ التّخطي إلى علوم أُخر قد سألَ وقال: لمَ لَمْ يُذكر مخاطبُ أمر الغائب ومُتكلّمُه، وكذا مخاطبُ نَهْي الغائب ومتكلّمه، ولم يَعْرف أنَّ أمرَ الحاضر ونَهْي الحاضر مخاطبُها بسبب إيرادِ مثالهما في الأمثلة المختلفة، والتعبير عنهما بخلافِ تعبير الماضي والمُضارع، ولهذا عبّرنا عنهما في تَرْجمتهما بلفظ فعلِ أمرٍ مُفرد مذكّر غائب، وكذا في النهي كما في الماضي والمُضارع.

والتّعجّبُ[٦٣] صيغتان[٦٤]، وشُرط لقياسّيته أنْ يكونُ ثلاثياً مُجرّداً لازماً أصلاً أوردَ ثابتا مَدلولُه في الزّمان الماضي على الاستمرار قائماً بالفاعل، قابلاً للزّيادة والنقصان[٦٥] غير لونٍ ولا عيبٍ ظاهر[٦٦] ولكوْن الصيغةِ الأولى منقولةً من الخبرِ أَعْني ماضي الأفْعالِ قدّمناها على الثانية المنقولة من الأَمْر.

وأمّا الاسم فإمّا صفةٌ أو اسمٌ ؛ لأنَّه إنْ دلَّ على ذات مُبهمة باعتبار معنىً مُعيّن، هو المقصودُ فَوَصْفٌ وإلّا فاسم (٦٧)، والصّفُة لكونه أقربَ من الفعل لفظاً ومعنًى وتصرُّفاً أحقُّ بالتقديم، فهي إما دالةٌ على مُجرّدِ ثبوتِ الحدثِ لذاتٍ ما أو مع زيادته على الغير وَضْعاً، والأوّل أقربُ وأشبه للفعل فلذا قدَّمناه، فهو إمّا موازنٌ للفعل لفظاً أو تقديراً، أو غير موازن.

الصفةُ المشبّهة(٦٨)، وهي مُشتقةٌ من الماضي أو المضارع اللّازمين الثّلاثيين فلم نَذكرْها؛ لأنّ أكثرَ صِيَغها سماعيّ، «وأفعل» من الألوانِ والعيوبِ الظاهرةِ والحليّ، وإن كانَ قياسيّاَ ذكر يستلزم إمّا تكريرُ المثال من باب واحد أو تركُ اسم التفضيل، والموازنُ إمّا دالٌّ على قيامِ الحدث بذاتٍ ما، أو وقوعه عليها، والأوّل اسم فاعل والثاني اسم مفعول، والأوّل لكونهِ دالاً على الفاعلِ، ومُشتقاً من معلوم المضارع، وموازناً له في جميعِ الصّور أحقُ بالتقديم على الثاني المشتقّ من مَجْهول المضارع الموازن له في الثلاثي تقديراً، وصيغتهُما من الثلاثي المُجرّد على (فاعل) و(مَفْعُول) (٦٩)،ومن غيره على وَزْنِ مضارعهِ بميم مضمومةٍ موضع حرف المضارعة، وكسر ما قبل الآخر في الفاعل، وفتحه في المفعول(٧٠)،وتركنا لفظي فهو وذاك؛ لأنّ الغرضَ تعدادُ الأمثلةِ المفردةِ لا تركيبها مع الغير(٧١)، والقياسُ سكونُ أواخرها، حَكَيْنا حال الرفع لفائدةٍ زائدة، وهي أعلام المنوّن وغير المنوّن من ساكن الآخر ومتحركِه من المبنيّ على الفتح أو الكسرِ والمعرب وحال النصب والجر في تثنيته الأسماء وجمعها السالم المذكر لتغيّر البناء.

وأما الدّالُ على الزّيادة فاسم التفضيل ووزنه (أفعل) بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء، وشرطه أَنْ يكونِ ثلاثياً مُجرّداً مُتصرّفاً قابلاً معنىً (٧٢) للكثرة قائماً بالفاعل غير لونٍ، ولا عيبٍ ظاهر. وأمَّا مبالغةُ الفاعلِ فأوزانُها سماعيّة(٧٣) فلذا تركناها.

وأما الاسمُ فإمَّا مصدرٌ أو غيره، فالمصدرُ لقربه من الفعل أحقُّ بالتقديم(٧٤)، وهو إما دالٌّ على مجرد الحدث، أو مع زيادة، والأول إمَّا مُجردٌ عن الميم الزائد في أوّله أوْ لا، والأولُ سماعيّ من الثلاثي المجرّد، ومن غيره قياسيّ(٧٥)، والضّابطُ(٧٦) أنّ كلّ ما في أوّل ماضيه همزةٌ زائدةٌ يزادُ قبل آخره ألفٌ ويكسرُ ما تحرّك، وما في أوله تاءٌ زائدة فيُضَم قبل لامه فقط (٧٧)، وفي الرّباعي المُجرّد وملحقاته يزادُ في آخر ماضيه تاءٌ، وفي «فَعّل: تَفْعيل» بفتح التاء وسكون الفاء وكسر العين، وفي «فاعَلَ: مُفاعَلةً» بضمّ الميم وفتح العين، وهذا هو القياس المطّرد، وقد جاء كثيرًا في الرُّباعي وملحقاته بكسرِ الفاء وزيادة الألف قبلَ آخره(٧٨)، وجاء فتحُ الفاء أيضًا في مُضاعفه، وفي «فعَّلَ: تفعلة» بحذف الياء من صَدره الأوّل وتعويض التاء في الآخر، وفي «فاعل: فعال» بكسر الفاء، وقد قيل قياس لغة أهل اليمن في «فَعَل: فِعّالا»، وفي «فاعل : فيعالاً»(٧٩)، وفي «تفعّل: تِفعّالا» على قياس ما في أوله همزة.

والمصدر الميمي قياسُه من الثّلاثي المجرّدِ الذي لم تسقط الفاءُ من مضارعه (مَفعَل)

بفتح الميم والعين، ومن الساقط بكسر العين [٨٠]، ومن غيره على وزن اسم المفعول[٨١]. وأَمَّا الدالُ على الزيادة فزيادتُه إمَّا عددٌ أونوعٌ أو مبالغةٌ، والأَوّلان؛ لعمومهما وقلّة حروفهما في الثُّلاثي المجرِّد، أحقُّ بالتَّقدم،والأول /٥أ/ لكثرته [٨٢]وفتحته[٨٣] قُدّم، وقياسُهما من الثلاثي المجرّد الذي لا تاء فيه(فَعْلة) بفتح الفاء وسكون العين للمرّة، و(فِعْلة) بكسر الفاء وسكون العين للنّوع[٨٤]، وما زادَ على الثلاثي ممَّا لم يكن في آخر مصدره تاءٌ بزيادة التاء في آخره، وفي غيرهما على المصدر المستعمل[٨٥].

وللمُبالغةِ وزنان قياسيّان من الثلاثي، (تَفْعال) بفتح التاء وسكون الفاء ولذا قُدّم، و (فِعّيلى) بكسر الفاء والعين المشدّدة والألف في الآخر[٨٦].

وغير المصدر إمَّا بمعنى أَمرِ المُخاطب وزنه (فَعالِ) بفتح الفاء وكسر الّلام[٨٧]، وهو قياسيٌّ في الثُّلاثي المجرّد،المتصرّف التام عند سيبويه[٨٨]، أخرناه لخفاء اسميَّته وعدمِ تصرّفه. أو ظرف للحدث[٨٩]أو آلة[٩٠]،

والأوّل إمّا مَكانٌ أو زمانٌ، وصيغتهما مُتّحدة [٩١]، فمن الثلاثي المجرّد المعتل فاؤه بالواو غير المضاعف والمكسور عين مضارعه غير المعتل اللام (مَفْعِل) بفتح الميم وكسر العين وسكون الفاء، ومن غيرها بفتح العين. ومن غير الثُّلاثي على وزن اسم المفعول قدّمنا للفتحة.

وللثَّاني[٩٢]، صيغتان: (مِفْعَل ومِفْعَال) بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين فيهما، ولا يُبنيان إلا من الثُّلاثي المجرّد المتعدّي، وهذه الأسماءُ مشتقةٌ من معلوم المضارع.

ثم اعلم أَنَّ الأمثلة المختلفة على قسمين: مُتصرّف وغير مُتصرّف، الَثاني مالا يتغيّر عن حاله فلا يُثنّى ولا يُجمعُ ولا يؤنث، وهو فعلُ التعجّب، واسم التفضيل إذا استُعمل بمِن[٩٣]، والمصدرُ غير المرة والنوع واسم الفعل، والذي أسند إلى الجار والمجرور من الأفعال واسم المفعول. وأما الذي أُسْندَ إلى اسم ظاهر من الأفعال والصفات فيعرفُ بالتأنيث فقط، وما عداهما متصرّفٌ، وأمثلَةُ تصريفه [٩٤] أَمْثلةٌ متفقةٌ وأمثلةٌ مُطردةٌ.

(بيان الأَمثلة المتّفقة):

اعلمْ أنَّ التّصرّفَ[٩٥] يكونُ بأُمورٍ منها: التثنيةُ، وهي عامٌ بجميع المُتصرّف، لكنَّه إطلاقُ التثنية والجمع والمخاطب والمتكلّم على الفعل باعتبار فاعله المضمر وإطلاقِ الغائب، والمعلوم والمجهول باعتبار الفاعل مطلقًا وعلامتها [٩٦] في الأفعال الألف في آخرها وفي الأسماء ألفٌ أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلها ونونٌ مكسورةٌ في الآخر، ومنها الجمع، وعلامتُه للمذكّر في الأَفعال الواو الزّائدةُ السّاكنةُ المضمُوم ما قبلها في الآخر، ويحذفُ في مُخاطب الماضي إذا لم يتّصله ضميرٌ منصوبٌ، واختصّ بذوي العلم، وللمؤنّث نونٌ مفتوحةٌ ساكنٌ ما قبلَها مخفّفة متّصلةٌ بلام الفعلِ، أو مُشدّدة مُختصّة بمخاطبِ الماضي.

وأمّا الجمعُ في الأسْماءِ فَعَلى نَوْعين: مُكسّرٌ ومُصحّح[٩٧] سمُّي سالماً؛ لأنّه إن تغير صيغةُ مفرده لفظاً أو تقديراً فمكسّرٌ وإلّا فمصحّحٌ، والمكسّرُ صنْفان: سماعيّ، وهو الأكثر فتركناه، وقياسيٌّ وهو ثلاثة أوزان: (فَعالِل) و(فَعالِلة) و(فَعالِيل)[٩٨]، بفتح الفاء وكسر اللام الأولى في الكلّ،ومرادُنا مجرّدُ الهيئةِ مع الألف والياء والتاء في مواضعها، فالأوّلُ للخماسّي بحذف خامسه وهو الأكثر، وبعضُهم يحذفُ ما أشبهَ الزائد إذا كان قريبًا من الطّرف، وهذا التكسيرُ مُسْتكرهٌ.

وللرُّباعيّ مُجرّداً عن التَّاء، وبِها، وما كانَ على زنتِه في مطلق الحركة والسّكون، وترتيبها من مزيدِ الثلاثي اسمًا بغيرِ مدّة زائدة، ولكلِّ رُباعيّ فيه زيادةٌ ليست بمدّة واقعة قبلَ اللام الأخيرةِ بحذفها، ولفاعلة وفاعلاء[٩٩] اسمان[١٠٠]، والثاني للأعجمي والمنسوب ممَّا ذُكر، والثَالث لنحو «قرطاس» في مطلق الحركةِ والسّكون وترتيبها، ولين رابعة زائدة.

(أقسام الجمع السّالم):

والمُصَحَّحُ صِنْفان[١٠١]: صنفٌ للمذكّر،وعلامتُه واوٌ مضمومٌ ما قبلَها، أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلَها، ونونٌ مفتوحةٌ، وشرطهُ مطلقاً التجرّدُ عن التاء[١٠٢]، والإطلاقُ على أولي العلم، وشرطُ قياسِه إنْ كانَ اسمًا للعلميّة، وإنْ وصْفًا قَبولُ التاءِ في آخره إلاّ في اسمِ التفضيل والخماسيّ لاستكراه تكسيره.

وصِنفٌ للمؤنثِ وعلامتُه ألفٌ وتاءٌ زائدتان في الآخر، وشرطُ قياسها إن كانت اسماً أن يكونَ علمَ مؤَنثٍ ظاهرةً فيه العلامةُ أو مُقدّرةٌ [١٠٣]، أَوْ ذا (تاء) التأنيث الظاهرة مذكراً[١٠٤] حقيقيّاً كطلحْة، أَوْ لا كَتَخْرجه[١٠٥].

أمّا تَخْريج[١٠٦] فيُجمع على تَخاريج لكونه مثل قرطاس، أو ذا ألف التأنيث إذا لم يُسمّ به المذكّرُ الحقيقي كالسّراء، وما يصح تأنيثه وتذكيره إذا لم يأت له مذكَرٌ مكسّرٌ، ولم يجز جمعُه بالواوِ والنونِ كالألفات، أو غير عاقلٍ مُصدّر بابن أو ذي نحو: ابن عرس، وذي الحجّة، فإنَّ جَمْعَهما «بنات عرس»، و «ذوات الحجّة»، وإن كانت صفة،فإن كانت ذات علامة تأنيث ظاهرة إلاّ (فَعْلى، وفَعْلان، وفَعْلاء، أفعَل) أو خماسيّا أو صفة المذكّر الذي لا يعقل حقيقيّاً كالصّافن[١٠٧] أو غير حقيقي كالخالي في اليوم الخالي، أو مُصغّر ما لا يعقل «كجُمَيْل»، فإنَّ التُصغيَر فيه معنى الوصف، وإنْ لم يَجْرِ على الموصوف، ثُمَّ إنّه قد يُلحقُ لهذا الجمع تغييراتٌ قياسيةٌ، لا بدّ من ذكرها، منها:حذفُ تاء التأنيث، وقلبُ ألفه المقصورة ياء، والممدودة واوا، وهذا عامّ للتثنية[١٠٨]، ومنها فتحُ العين في باب تمرة إلاّ معتل العين، والضمّ أيضاً في باب (غُرفة) إلاّ معتلّ العين، ومعتلّ اللّام بالياء يسكن ويُفتح فيهما، والفتحُ والكسرُ في باب (كِسْرة) إلا معتلّ العَيْن، ومعتلَ اللام بالواو يُسَكَّنُ ويفتَحُ فيهما، والمضاعفُ أو الصّفة بالإسكانِ على الأصلِ في الجميع[١٠٩].

(علامات التأنيث):

اعلم أنّ التثنيةَ والجمعَ مشتركةٌ بالتّركيَّة فلذا ذكرنا[١١٠] في ترجمتهما لَفْظَيّ (اكى وجميع) [١١١].ومنها التأنيث، وهو قياسيّ في الأفعال والصّفات فقطّ، وعلامتهُ خمسة: التاء، والألف المقصورة، والممدودة، والياء، والنّون. [١١٢] أمّا التاءُ فنوعان:ساكنةٌ ومتحركةٌ، أمّا السّاكنةُ فمختصّةٌ بآخرِ الماضي للغائبة المفردة، وأَمّا المتحرّكةُ، فإمّا في الأوّل أو في الآخر، أمّا في الأوّل ففي واحدة المضارع، وتثنية الغائبين، وأمّا في الآخر فإمّا في الفعل الماضي أو في الاسم والأولى مفتوحةٌ في تثنية الغائبة، ومكسورةٌ ساكنٌ ما قبلَها في الواحدةِ المخاطبة، والثانيةُ مفتوحٌ ما قبلَها قياسٌ في جميع الصفات إلاّ في اسم التفضيل، وأفعل الصّفة [١١٣]./٦١أ/ وأمّا الألفُ المقصورةُ فقياسٌ في اسم التفضيلِ فقطَ يدخلُ في آخره، ويُحذفُ همزتُه ويُضم فاؤُه ويسكن عينُه[١١٤]. والألُف الممدودةُ فقياسٌ في أفعل الصفة فقط، يدخل آخره ويحذف همزتُه ويفتحُ فاؤه. وأمّا الياءُ السّاكنة فمختصّةٌ بمخاطبة المضارع والأمر والنّهي بعد اللّام المكسورة. وأمّا النّونُ فمختصّةٌ بجمع الفعل وقَد سَبق.

ثُمَّ إنّ التذكيرَ والتأنيثَ مُشتركةٌ أيضاً بالتركيّة، فلذا ذكرنا في ترجمتها لفظ (اروعورت).[١١٥] ومنها الخطاب والتكلّم وهما مختصّان بالأَفعالِ المتصّرفة، إذ الأسماء الظاهرة غيّب[١١٦]،وعلامةُ الخطابِ التاءُ، فهي إمّا في الأوّل أو في الآخر، أَمّا في الأوّل ففي المضارع [١١٧]، وأمّا في الآخرِ ففي الماضي مفتوحة في واحده ومكسورة في واحدته، ومضمومة في البواقي مع ما بعده في التثنية، وميم كذلك ساكنةٌ في الاسم، مع زيادة الواو الساكنة بعده في الجمع المذكر، ونونٌ مشدّدةٌ كذلك في الجمع المؤنّث،وما قبل الكلّ ساكن[١١٨]، وعلامةُ التكلّم التاء المفردة المضمومة، والسّاكن ما قبلها مع الألف بعدَه له مع غيرها أيضًا في آخر الماضي.

(كيفيّة بناء الأفعال للمجهول):

ومنها المعلومُ والمجهولُ وهما مختصان بالأفعال أيضاً، وعلامةُ المعلوم في الثلاثي قد بُيّن، وفي غيره فتحُ الأوّل، إلّا ما في أوّله همزة وصل فتكسر في الابتداء، وتحذفُ في الدّرجِ من المعلوم والمجهولِ [١١٩] وأمّا[١٢٠] مضارع الرّباعي مطلقاً، فيضمَ أوّلُه على كل حالِ، وفتح البواقَي سوى السّاكن في الكل، وسوى ما قبل الآخر في مضارع لم يكن أوّلُ ماضيه تاءً زائدةً فيكسر فيه [١٢١].

وعلامةُ المجهولِ ضمُّ الأول في الكلّ والثاني في ماض، أَوّله تاءٌ زائدةٌ [١٢٢]، والثالث في ماض أوّله همزةُ وصل؛ فينقلب الألفُ المتصلة بِما ضُمّ واواً، وفتح ما قَبل الأخر في المضارعِ، وكسره في الماضي، والباقي على ما كانَ في المعلوم، هذا هو الأصل، ثُمَّ فيما يُدغم لامُه بنقل حركته في الحالين إلى ما قبله إن كان ساكناً صحيحاً وإلّا يحُذف.

(بيانُ وجه الضّبط والتّرتيب والحَصْر في الأمثلة المتّفقة):

أمّا أمثلة الأسماء (فثلاثة)، لأنه لمّا قلّ استعمالُها في نفسِها مع كون أكثرها لغير ذوي العقولِ والأرواحِ لم يُحتج فيها إلى الفرقِ بين المذكر والمؤنث والخطابِ والتكلمِ، بَلْ يُحتاجُ فيها إلى بيانِ العدد فقط، فتصرف بالتثنية والجمع وتصيرُ ثلاثة.

وأمّا أمثلةُ الصّفات فستّةٌ؛ لأنه كثر استعمالُها بالنسبةِ إلى الأسماء، وورودها في ذوي الأرواح، فاحتيجَ إلى الفرقِ بَيْن المذكرِ والمؤنثِ وبيان العدد، وأمّا الخطابُ والتكلّمُ فاستُغني عنهما بوضع المُضمرات المنفصلة، كقولك: أنا ضارب، وأَنْتَ ضارب، فاضرب الاثنين في الثلاثة حتى يَحصل السّتةُ (١٢٣).

وأمّا أمثلةُ الأفعال فثلاثة عشرَ في الماضي، وأحدَ عشرَ في المضارع، وبيانهُ: أنَّ الفعلَ أكثرُ الألفاظِ إفادةً، وورودًا في ذوي العقول واستعمالاً،فاشتدتْ الحاجةُ إلى الفرقِ بينَ الأُمورِالمذكورةِ والاختصار، وبانضمام المضمرات المنفصلة، وإن حصل الفرق، لكن يفوتُ الاختصارُ، والنسبة إلى الفاعل داخلة في مدلول الفعل.

وأحوالُ الفاعل ثلاثة (١٢٤)؛ لأنّه إمّا أن يكونَ له دخلٌ في حصولِ الكلام، ووجوده بالفعل أوْ لا، والأوّل إمّا أن يصدرَ الكلامُ عنه أو يتوجهُ إليه، والأوّل متكلّمٌ والثانيَ مخاطبٌ، والقسمُ الثاني الغائبُ، فالمرادُ به ما لم يكن مُتكلّما ولا مُخاطباً، لا المعنى اللغويّ، والأحوالُ الستةُ المذكورةُ موجودةٌ في الفاعلِ أيضاً، فيضرب الثلاثةُ في الستةِ يحصل ثمانيةَ عشَر، لكن لما كان المتكلّمُ يُرى أو يُسمعُ صوتهُ فتُعلم ذكورتُه وأنوثتُه سَقط ثلاثة، ولمّا قلّ استعمالُ التثنية شرّكوها للجمع في الصيغة فبقي اثنان، وكذا شرّكوا تَثْنيتي المخاطب والمخاطبة فبقي ثلاثة عشر، ثم في المضارع شرّكوا تثنية الغائبة معهما، والغائبة المفردة مع المخاطب المفرد فبقي أَحدَ عَشرَ، ثم إنّ بعضَهم قدّموا المتكلّمَ؛ لأنّه الأصلُ في حصولِ الكلام، ثم المخاطبِ إذْ له دخلٌ في حصوله، وأَخّروا الغائبَ لعدم دخله، وبعضُهم قدّموا الغائبَ لجواز تجرّد مفردِه عن الضمير فيكون مُفرداً، ولكثرةِ أمثلته ثم المخاطب للأمر الثاني، وأخّروا المتكلمَ لانتفائهما فيه، واخترنا هذا لكونه اعتباراً لما في نَفْس اللفظ،والأول لما في الخارج، ثمّ اكتفينا في المشترك بلفظ واحد بتقليل الأمثلة. كما يُكتفى في المتكلّم وغيره، وأَخّرنا التثنيةَ المشتركةَ عن مُفرديهما إذ مرتبتُها بعد مرتبةِ المفرد، كما في سائر المواضع، وحذفنا من الترجمةِ لفظَ (كجمش زمانده)(١٢٥) و(شمدكي حالده) و(كلجك زمانده)، وغَائب (وبرحا ضروبن)، ويزاد معنى الماضي والمضارع والإفراد وعدمه والغيبة والخطاب والتكلّم مُميّزة مَدلول عليها بالصيغة والتركية أيضاً، بخلاف التثنية والجمع والتذكير والتأنيث. ألا يُرى أَنَّ أمثلةَ الماضي بالتركيَّة هذه: (وُرْدى ورد يلروره ك وردكزوردم وردق)،وأمثلة المضارع

(ورر ورر لروردسك وررسكروردم وردز) وقِس على هذا غيرَه وما ذُكر، ومعنى نصر واحد غائب في الزّمان الماضي، ونَصَرْتَ أنت، واحد حاضر في الزّمان الماضي، ونَصَرتُ أنا في الزّمان الماضي، ويَنْصرُ واحد غائب في الحال أو الاستقبال، وعلى هذا القياس في غيره.

فإنْ قلتَ: ذكرُ هذه الأشياء لتفهيم المبتدئ معاني الألفاظ العربيّة، ولا يَفْهم من لفظ (يردم اتدى) مثلاً معنى المضيّ والوحدة والغيبة، قلتُ: بل يفهمُ كلُّ صبيّ يقدِرُ على التكلّم هذه المعاني منه، لكن لا يقدرُ على التعبير بهذه العبارات مثلاً إذا قلت لصبيّ:/٧أ/ (يارن أو قرسن) يقول: (أوقرم) ولا يقول: (أوقدم)، ولا (أوقرسن) ونحوه، ولا يزيد (بن) إلّا أن يُريد التأكيد، وإنّما ذكرنا لفظ (بر) في مُفرد الغيبة، و(سن) في مُفرد الخطاب لضرورةِ دفعِ الرّكاكة، كما لا يَخْفى.

والغرضُ من الترجمة إعلامُ معانيها المطابقية بلا زيادة ولا نقصان حتى يَفْهم ذلك المعنى عند سماعه، ويريدُه عند تكلُّمه به، والغرضُ يحصلُ بِما ذكرنا بأنْ يقال للصبي مثلاً: إذا سمعتَ «نَصَرَ» فافْهَم منه ما تفهَم، إذا سمعت (يردم الدّى براو) قُل إذا أردت إن تكلّم بالعربيّة مَوضع (يردم اتدى برار) نَصَر فكلاهما واحد. وقد سَمعتَ بعضَ مَن يدّعي في العلوم العربيّة كَعْباً شامخاً يقول: إنَّ من لطائف لغة العربِ اختصارَ لفظه مع كثرة معانيه، ألا يُرى أنّ « ضَرَبَ» لفظٌ واحدٌ في لغة العرب، لو عُبِّر عن معانيه بالتركيّة احتيجَ إلى سَبْعة ألفاظ، وهل هذا الغلطُ إلاّ مِن الجُمودِ على التقليد بما كتب في حواشي الأمثلة، وما سمعَ مِن القاصِرين.

والله تعالى أعلمُ بحقيقةِ الحالِ، وإليه المرجعُ والمآلُ[١٢٦] ندعوهُ أن يجعلنا[١٢٧] مِن العالمين العاملين وآخر دعوانا أَن الحمدُ للهِ رَبِّ العالمين. تَمَّ شرحُ الأَمثلة الفضليّة كلاهما[١٢٨] لمن هو مولينا وأولينا أَعني الفاضلَ البركويّ عليه رَحْمة القويّ، على يد عُمَر[١٢٩] الحقير سنة ١١٥٥.

والحمدُ لله أولاً وآخراً

الهوامش:

١. البغدادي، هدية العارفين، ١٩٩/٢.وعلي بن لالي، العِقد المَنظوم في ذِكْر أفاضل الرّوم،٤٣٦. وينظر: الزركلي، الأعلام، ١٦/٦.

٢. ينظر: عمر كحالة، معجم المؤلفين،١٧٦/٣، والزركلي، الأعلام، ٦١/٦.

٣. ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ١٩٥/١.

٤. ينظر: بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ٩/ ٣٧٦-٣٩١. والبغدادي، هدية العارفين، ١٩٩/٢،٢٠٠.

٥. حاجي خليفة، كشف الظنون، ٦٤٠/١.

٦. الزركلي، الأعلام، ٦١/٦.

٧. البغدادي، هدية العارفين، ٢٠٠/٢.

- جاء في مجموع أمّهات المتون، ٢٨٠. «زين الدّين» في رأس رسالة «إظهار الأسرار» في النحو للبركويّ.

٨. السّمت في اللغة يعني: حُسن النّحوفي مَذهب الدّين، ويقال: هو يسمت سَمته، أي: يَنحو نحوَهُ. والسّمت: الطريق، والقصد، والمحجّة.

قال الفّراء: يُقال: سَمَتَ لهم يسمتُ سمْتاً، إذا هيّأ لهم وجه العمل ووَجه الكلام والرّأي ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ٥٥٥/١.

وابن منظور، لسان العرب، ٣٥٤/٦، والرازي، مختار الصحاح، ٣١٢. مادّة(سمت).

٩. رأينا من العلماء الأوائل مَنْ يستخدم هذا المصطلح عند حديثه عن الصّيغ الصّرفيّة المتشابهة، كحديث ابن هشام عن الأفعال الخمسة إذ أطلق عليها «باب الأمثلة الخمسة». ينظر: البرماوي، شرح الصّدور بشرح زوائد الشذور، ٧١.

١٠. لعل المراد حرف الجرّ(عَنْ).

١١. عطف على الضمير المنصوب في الفعل (يجعله).

١٢. قوله مقدّمة: ليبيّن فيها المؤلّف حدّ التصريف، وموضوعه، وغايته ليصير الشارع في طلبه على بصيرة، ويمتازالمشروع عنده امتيازاً تامّاً، ويزداد سَعيُه ولا ينقطع، ولا يكون عبثاً.(حاشية المخطوط).

١٣. تفصيل يُركز فيه على البحث في موضوعات صرفيّة بنائية لا موضوعات نحويّة تركيبيّة؛ لأَنَّ الإعراب والبناء يطرأان على أواخر المفردات وفق أثر العوامل عليها. فموضوع النحّو هو المفردات في التراكيب العربيّة من حيث الإعراب والبناء.

والصّرف:علْم يُعرف به أحوال أبنية الكَلِم التي ليست بإعراب. ينظر:محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفيّة، ٢١٧ /٢١٨.والعيني، مِلاح الألواح في شرح مَراح الأرواح،٢٠٠.

١٤. في المخطوطة(جزء) من دون تنوين، والوجه بالتنوين كما أثبتنا.

١٥. يعني الحروف التي تزاد على لفظ الفعل؛ ليخرج بها إلى اسم الفاعل أو اسم المفعول... وما إلى ذلك من مُشتقات وصِيغ صَرفيّة جديدة.

١٦. المراد هنا اسم المفعول، ويأتي من الثلاثي على وزن (مَفْعُول) ومثله:مَضْروب ومَدعوّ ومَرْضِيّ. ينظر: شرح المكودي على الألفيّة، ١٩٣.

١٧. الجموع المكسّرة: هي جموع التكسير، والجمع المكسّر: هو ما ناب عن أكثر من اثنين وتغيّر بناء مفرده عند الجمع، والتغيّرُ إمّا أن يكون بزيادةٍ على أصول المفرد، وإمّا بنقصٍ عن أصوله،وإمّا باختلاف الحركات.ينظر: مجموع مُهمات المتون، ٢٩٤.

١٨. موضوع علم الصّرف: يتعلق بمعرفة ذوات الكَلِم في أنفسِها من غير تركيب. ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف،١/ ٣٠.

١٩. حركات المفردات وسكناتها الداخلية التي تتعلق ببنية المفردة لا الإعراب الذي يطرأ على أواخر الكلمات أوالبناء الذي يلحق الأفعال وبعض الأسماء.

٢٠. استخدم المؤلف لفظ(الثلثة) في الرسالة كلّها بدل (الثلاث). وهي: الضّمة والفتحة والكسرة، أمّا السّكون فلا يُعّد من الحركات؛ لأن السكون نقيض الحركة.

٢١. بناء واحد على وزن (مَفْعل).

٢٢. أي: التغيرات التي تطرأ على حروف المفردات العربيّة من حذف، أو زيادة، أو إدغام، أو إعلال، أو إبدال، أو تغيّر في حركة حرف في الكلمة.

٢٣. المباحث والأمثلة الصّرفية المختلفة التي تناولها المؤلف في هذه الرسالة.

٢٤. المراد بها:مباحث المشتقات(اسم الفاعل، اسم المفعول، صيغ المبالغة....إلخ).تنظر مباحث المشتقات:الأردبيلي، شرح الأنموذج، ١٢٤-١٣٢،والمكودي، شرح المكودي على الألفيّة في علمي الصّرف والنحو،١٩٠-٢٠٠. وعبدالخالق عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، ١٦٨.

٢٥. تعبير استعمله المؤلف في معظم مباحث الرسالة، وهو استخدام الفعل بصيغة المذكر مع الاسم المؤنث، ويبدو لنا ذلك في قوله: «لا يكون حروفه»، «فات المخالفة»، «كثُر كلماته»، «يختلف حركة عينيه»، «إذا اللّام الثانية يسكن» إلخ.

٢٦. ينظر ذلك في: ابن عصفور، الممتع في التصريف،١/١٦٦–١٧٩.

٢٧. المقصود بهذه الكلمة (اقترانهما، وتتابعهما من دون فصل بينهما)، بخلاف المقارنة المراد بها الموازنة. وَقَرنَ الشيءَ بالشّيِء وَصَلَهُ بِه، وبابه نَصَر وضَرَب.ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ١٣٨/١١. والرازي، مختار الصحاح،٥٣٢ (قرَنَ).

٢٨. هو المبني للمجهول عند البصريين، لكن رأينا الفراء الكوفي يطلق عليه مصطلح «مالم يُسمَّ فاعله». الفراء، معاني القران،١١٢/١.

٢٩. هو الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٦٠هـ) سيّد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده وهو أستاذ سيبويه. ينظر: الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ٤٩. والقفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة،٣٤١/١– ٣٤٥. وابن النديم، الفهرست،٤٢.

والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،/٥٥٧–٥٦٠.

٣٠. حدّد سيبويه ثلاثة مخارج لأصوات الحلق، فمن أقصى الحَلق: الهمزة والهاء، ومن وسطه: العين والحاء، ومن أدناه: الغين والخاء.

ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية،١١.

٣١. (فَعَل) بفتح العين قياس مضارعه(يَفْعُل) بضم العين و (يَفْعِل) بكسرها مثل: نَصَر: يَنْصُر و ضَرَبَ: يَضْرب، ويكثران حتى قال أبو زيد كلاهما قياس، وليس أحدهما أولى من الآخر، وقال ابن جنى: (يفعُل) بضم العين أقيس من (يفْعِل) بكسرها في اللازم.

ابن جنى، الخصائص،١٧٩/١. و(فَعِل) (يفْعِل) مثل حَسِبَ: يحسِب، و(فَعَل) (يفْعَل) بفتح العين مثل: فَتَح: يَفْتَح، وفَعِل(يفْعَل) مثل: فرِح: يفْرَح و(فَعُل): (يفْعُلِ) حَسُنَ: يحْسُن. ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ١٥٢/٧.

٣٢. هو(فَعْلَلَ)بسكون عينه وفتح ما عداها، ويأتي لازماً ومتعدّياً، والأكثر فيما ورد منه التّعدي. فمثال ما جاء منه لازماً: حَشرَجَ، وممّا ورد منه متعدّياً: دَحْرَجَهُ، وبَعْثَره، وَغرْبله. ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف،١٧٨/١.

ومحمّد مُحيى الدين، دروس في التصريف، ٦٤.

٣٣. إمّا مَزيد بحرفٍ واحد، وإمّا مزيد بحرفين، وحروف الزيادة ذكرها ابن عصفور في، الممتع في التصريف، ٢٠١/١ في كلمتين هما: «أمان وتسهيل»، وفي مهمّات المتون، ٣٣١ وردت باسم «اليوم تنساه» أو «سألتمونيها ». وأنشد أبو عثمان المازني في حروف الزّيادة: هويتُ السّمان فشيّبنني وقد كنتُ قدماً هويتُ السّمان. ينظر العيني، ملاح الألواح،٢٣٤ .

٣٤. الأول: (أَفْعَلَ) بزيادة همزة قطع في أوّله، نحو أكرم، أفاء، أعطى. والثاني: (فعّل) بزيادة حرف من جنس عينه فيُدغم الحرفان، نحو:قدّم، وقدّر، وزكّى. والثالث: (فاعَل)، بزيادة ألف بين الفاء، والعين نحو:قاتَلَ، شارَكَ، ناضَلَ.

ينظر: محمد محيي الدين، دروس في التصريف،٦٨.

٣٥. كان عدم الإلحاق لأنّ حروف (احرَنْجَم، وجَعْفَر، ودَحْرَج) أصلية كلها، أمّا (استخرَج، ومقتل، وأكرم) فمزيدة، وجاءت الزيادة فيها للموازنة والمعاملة الواحدة في التكبير، والتصغير، والمصدر.

٣٦. في المخطوطة من دون هاء (قدّمنا)، والوجه ما أثبتناه (قدّمناه).

٣٧. عند البصريين لا يضاعف «الفاء» وحدها؛ لأن تكريرها قبل العين يؤدي بالإدغام إلى الابتداء بالساكن، وبعدها يستلزم الفصل بينهما بحرف أصلي، ولم يثبت مثله في أبنيتهم. ينظر رأي البصريين والكوفيين في تضعيف الفاء وحدها أو مع غيرها: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٧٩٣/٢. ومحمد بن عبدالله، الكفاية في النحو، ٣٧٧. والميداني، نزهة الطرف في علم الصرف، ٧٤.

٣٨. الإلحاق: هو جعل كلمة مثل أخرى بسبب زيادة حرف أوأكثر؛ لتصيرَ الكلمة المزيدة فيها مساويةً للمُلْحق بها في عدد الحروف والحركات المعينة والسّكنات، وفي التكسير، والتصغير، وغيرهما من الأحكام. ينظر: محمد محيي الدين، دروس في التصريف،٣. ومحمد عبد الخالق عضيمة، المغنى في تصريف الأفعال،٦٦.

٣٩. مصدر الفعل «استوحش»، وهو ضدّ «الاستئناس». ويقال:استوحش منه، أي:وجد الوحشة ولم يأنس به، ومكان وحش:خالٍ.ينظر: الزّبيدي، تاج العروس، ٣٦٢/٤، والفيروز آبادي، القاموس المحيط،٢٩٢/٢.

٤٠. تزول فتحة الحرف الذي قبل حرف العلة المتطرّف عند الإتيان بصيغة المضارع، فتحل الكسرة محل الفتحة لتناسب الياء المنقلبة، نحو رَمَى يَرْمِي. وعند اتصال الضمير المرفوع ينقلب حرف المد ياءً كمامثل:(رَمَيْتُ) بضم التاء أو (رَمَيْتَ) بفتح التاء.

٤١. علل ابن يعيش ذلك بقوله: «لو زيدت – أي الواو– أوّلاً لم تخلُ من أن تزاد ساكنة أو متحركة، لا يجوز أن تزاد ساكنة وإن زيدت متحركة لا تخلو من أن تكون مضمومة أو مَكسورة أو مَفتوحة، فلو زيدت مَضمومة لاطّرد فيها الهَمْز، وكذلك لو كانت مَكسورة على حدّ وِسادة وإسادة، وإشاح، ولو زيدت مفتوحة لتطرّق إليها الهمزة إن ضمّت في التصغير وفي البناء المجهول، فكانت زيادتها أولاً تؤدي إلى قلبها همزة، وقبلها همزة ربما أوقع لبساً أو أحدث شكاً في أن الهمزة أَصل أو مُنقلبة. ينظر ذلك: ابن يعش، شرح المفصل،٩/ ١٥٠.

وابن جنّي، الخصائص، ٢١٢/١.(بتصرّف).

٤٢. كلمتان مترادفتان بمعنى ارتفاع المنزلة، يُقال: فلان من (علْية) الناس، أي: شريف رفيع.وهي على وزن «فعليّة» وأصلها «عليوة» فأبدلت الواو ياءً وأدغمت؛ لأنّ هذه الواو إذا سَكن ما قبلها صحت، وهي من «علوت». ينظر: الزّبيدي، تاج العروس، ١٠/ ٢٥٢ مادة(علو).وابن منظور، لسان العرب، ٣٧٩/٩ والرازي، مختار الصّحاح، مادة(علا).

٤٣. مثال ما جاء على وزن(فَعْلل): جَلبَبَ، وشَمْلَلَ، ودَحْرَج. وعقد ابن جني باباً واسعاً للملحق بِ(تفعلل) وغير الملحق. ينظر: ابن جني، المنصف، ١٠٥ وما بعدها.

٤٤. تزاد «التاء» في الصّدر في المضارع وفي صيغ « تفعّل» كتبيّن و»تفعلل» كتدَحْرَج وما أَلحق به نحو:تَشَيْطن. وتفاعل كتقاتل، وفي مصادر هذه الأفعال. كما تطّرد زيادتها في مصادر ما كان على وزن «فعّل» كقدّم تقديماً وتزاد – أيضاً – في مصادر الثلاثي التي على زنَه «تفعال» كتطواف، ومذهب الكوفيين فيها أنها مصادر لفعّل، وتزاد « التاء» سماعاً في ألفاظ قام الدّليل على زيادتها. ينظر: محمد عبد الخالق عضيمة، المغني في تصريف الأفعال ، ١٠٦. وابن الشجري، أماليه،٦١/١.

٤٥. تطّردُ زيادة السّين مع التاء في «الاستفعال» وما تصّرف منه، نحو: استغفر: استغفار. ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف،٢٢٢/١.وأحمد الحملاوي، شذا العرف، ٧٤. وعضيمة، المغني في تصريف الأفعال،١٠٩.

٤٦. هما من مزيد الرّباعي بحرفين: الأول وزنه «افْعَنْلل»، والثاني «افْعَلّلّ». ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل،٢/ ٥٩٨.

٤٧. الأَمثلة المختلفة تتناول الأَفعال والأسماء، ولا علاقة لها بالحروف.

٤٨. الأزمنة الثلاثة: الزمن الماضي، والحال، والاستقبال. قال تعالى في سورة مريم/٦٤. «لهُ ما بين أيدينا» فدلّ على زمان المستقبل، ثم قال: «وما خَلْفنا» فدل على زمان

الماضي، ثم قال: «وما بين ذلك» فدلّ على زمان الحال. ينظر: الحَيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، ٢٢.وقال ابن السّراج: حدّ الفعل: كل لفظ دلّ على معنى في نفسه مقترن بزمان محصّل.

٤٩.ابن السّراج، الأصول في النحو، ١/٣٨. والعكبري، مسائل خلافيّة في النحو،٦٣. مسألة(٥). فقول ابن السّراج(وزمان) لنفرّق بينه وبين الاسم الذي يدلّ على معنى فقط مجرّد من الدّلالة على المضي، والحضور، والاستقبال التي يدلّ عليها الفعل. أي: مُستقل بالفَهْم ليس الزمنُ جزءاً منه، مثل: عليّ، طائر، أَمْن. ينظر: عبد الغني الدّقر، معجم النحو،٩.

٥٠. اختلف النّحاة في مدلول اسم الفعل على القول باسميته – وهو صحيح – فقيل مَدلوله لفظ الفعل، فَ (صهْ) مثلاً اسم لأسكت وهو الأصح. وقيل مدلول المصدر، فصه اسم لقولك سكوتاً، واختاره ابن الحاجب. وقيل: مدلوله الفعل وهو الحدث والزّمان إلا أن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة، ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع، « فَصهْ « اسم لمَعنى الفعل.وذهب شارح الكافية إلى أنّ(صَهْ) اسم للفظ (اسكت) الذي هو دال على معنى الفعل، فهو علَم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء، إذْ العربي القح ربما يقول: صَهْ مع أنّه لا يخطر بباله لفظ(اسكت)، وربّما لم يسمعه أصلاً، ولو قلت: إنّه اسم لِ(اصمت أو امتنع أو كفّ عن الكلام) أو غير ذلك ممّا يؤدي هذا المعنى لصحّ، فعلمنا أَنّ المقصود منه المعنى لا اللفظ. ينظر: الحطاب، الكواكب الدّريّة،٢/٣٧٣. والأسترابادي، شرح الرّضي على الكافية، ٨٣.

٥١. يعني بالوضع الأول: أن (يزيد) وُضِع أصلاً ليدل على الاسم، وإنّما جاء على وزن الفعل ولا يدخله هذا الوزن في باب الأَفعال.

٥٢. مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، إذ ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مُشتق من الفعل وفرْعٌ عليه، وذهب البصريون إلى أن الفعل مُشتق من المصدر وفرع عليه. الأنباري، الإنصاف، ١/٢٣٥.(مسألة ٢٨). ويرى العيني:أن الأفعال التي تشتق من المصدر هي «خمسة وثلاثون» باباً، ستة منها للثلاثي المجرّد.ينظر: العيني،ملاح الألواح،٢١٠.

٥٣.السّاجُ: ضربٌ من الشجر وجمعه (سيجان) بوزن تيجان،وتصغيره(سُوَيج). وقال الزمخشري: السّاج خشب أسود يُجلب من الهند... وعُملت سفينة نوح ـ عليه السّلام ـ من ساج،له رائحة طيّبة، واحدته(ساجة) ينظر: ابن منظور، لسان العرب،٦/٤١٩،والزبيدي، تاج العروس،٢ / ٦١. والرازي، مختار الصحاح، ٣١٩ مادة (سوج).

٥٤. هي الزّيادة التي ينتقل بها الفعل إلى المَصدريّة، نحو: قدِمَ: قُدوماً، حاكَ: حياكة، عَذُبَ: عُذوبة، فالحروف الأصول مذكورة في الأفعال وفي المصادر، لكن زيد على المصدر حروف ليست في لفظ الفعل وهي التي مَيّزته عن الفعل. ينظر: عبده الراجحي، التطبيق الصّرفي، ٦٧.

٥٥. أغراض الزيادة كثيرة ومتعدّدة لا يكاد يخلو مُصنفٌ صرفيّ من ذكرها وتعدادها.

٥٦. يظهر أنّ المؤلف يميل إلى رأي الكوفيين في القول بأنّ الفعلَ أصلٌ والمصدرَ فرعٌ عليه. والفعل أكثراستعمالاً وأكثر دوراناً في الكلام من المصدر. تنظر المسألة الخلافية بين البصريين والكوفيين حول الفعل والمصدر، وأيهما الأصل الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة(٢٨).

٥٧. يعني حروف (نأتي) أو (أتين).

٥٨. الجَحْدُ هو النفي، النفي مُصطلح بصريّ، والجحدُ مصطلحٌ كوفيّ، وهو نقيض الإقرار كالإنكار والمعرفة، قال الجوهري: الجحود: الإنكار مع العلم. ورأينا الفرّاء الكوفي يستعمل مُصطلح الجَحْد في مصنفاته المختلفة وعلى رأسها مصنفه في «معاني القرآن». والفراء أقرب باستعماله هذا المصطلح من استعمال البصريين النفي؛ لأن الجَحْد في اللغة إنكارٌ مع العلمْ. جاء في القاموس المحيط: جَحده حقّه، وبحقه، كمَنعه، وجُحوداً: أنكره مع علمه. وأَمّا النفي ففي أصل اللغة هو الجَحد «نفى الشيء جحدَهُ ونحّاه» ينظر: الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة (جحد ،نفى). وابن منظور، لسان العرب،٢/١٨٢.

والفراء يستعمل هذين المصطلحين كثيراً في كتابه « المعاني»، فعندما تعرّض لتفسير قوله تعالى في سورة (البقرة ٢/ ٨١): (بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ). قال: «وُضعت(بلى) لكل إقرار في أوله جحد، ووضعت (نعم) للاستفهام الذي لا جحد فيه»، (فبَلى) يُجاب بها عن الاستفهام المنفيّ الذي في أوله جَحد، وأما (نعم) فهي يجاب بها النّفي والإثبات على حدّ سواء. ينظر الفراء، معاني القران،١/٥٢.

٥٩. أورد السيوطي: اعلم أنّ الحُذاق من النحاة وغيرهم، وأهل البيان قاطبة على انحصار الكلام في الخبر والإنشاء، وأنه ليس له قسم ثالث...، وقال كثيرون: «ثلاثة» : خبر، وطلب، وإنشاء. ينظر: السيوطي، الاتقان في علوم القران، ٣/٣١٩.

والزركشي، البرهان في علوم القران،٢/٣٢٩،٣٥١. والبرماوي، شرح الصّدور بشرح زوائد الشذور، وكريمةمحمود أبو زيد، علم المعاني، ٢٧.

٦٠. وردت في المخطوطة بزيادة حرف (الراء) بين الألف والنّون: «يفارقارنهما».

٦١. هي اللام الجازمة للمضارع وموضوعةٌ للطّلب، وحركتها الكسر، نحو قوله تعالى في سورة الطلاق [٦٥]: (لينفق ذو سَعَةٍ).

٦٢. وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها نحو قوله تعالى في سورة البقرة[١٨٦]. (فَلْيَسْتَجِيبُواْ لي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي) ،وقد تسكن بعد (ثم) نحو قوله تعالى في سورة الحج[٢٩]: (ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ). ينظر: عبد الغني الدّقر، معجم النحو،٣. ولام الأمر هذه تجزم الفعل، وتكون في أمر الغائب، وأمر المخاطب، كقولك: لِيقمْ زيدٌ، ولتقُمْ. وقد قُرِئَ: «فبذلك «فلْتفرحوا» و «ليفرحوا» على الوجهين بالياء والتاء. الصّيمري، التبصرة والتذكرة، ٤٠٥/١ .وعدّ سيبويه(لام الأمر) من جوازم الأفعال المضارعة وقال: «واعلم أنّ حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء. سيبويه، الكتاب،٩/٣.[٦٢] هي(لا) الطلبيّة نهياً كانت نحو قوله تعالى في سورة لقمان[٣١]: «يا بُنيّ لا تُشرك بالله»، أو دعاءً نحو قوله تعالى في سورة البقرة [٢٨٦]: «رَبّنا لا تُؤاخذنا إنْ نَسينا أوْ أخطأنا». و(لا) التي في النّهي أدرجها سيبويه في باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها فهي بمنزلة(لم) كقولك: لا تفعلْ. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٨/٣. والدّقر، معجم النّحو، ٢٩٧.

٦٣. العبارة الأنسب: وللتّعجب صيغتان.

٦٤. صيغتان قياسيتان هما: ما أفعله! كقوله تعالى في سورة البقرة ١٧٥/٢: (فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ) والصيغة الثانية: أفْعِل بِه، كقوله تعالى في سورة الكهف ٢٦/١٨(أبْصر به وأسْمع)، ينظر: الحريري، شرح مُلحةالإعراب، ٢٠١.وأورد العلامة البرماوي: أنه لا تنقاس أفعال التعجب(ما أفعله و أفعل به) إلا من فعل ثلاثي مجرّد لفظاً وتقديراً تام متفاوت المعنى غير منفي ولا مبني للمفعول. ينظر: البرماوي، شرح الصّدور بشرح زوائد الشذور، ١٥٣. ويقول إبراهيم السّامرائي:لانعرف فعلاً ماضياًجاء على صيغة الأمر غير هذا في التعجب. السامرائي،من أساليب القرآن، ٧١.وأجاز الكوفيون استعمال (أفعل) من دون(ما) فيقولون:أكرمت رجلاً، بمعنى «ما أكرمك !» ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ٨٩/٢.

٦٥. أي قابلاً للتفاوت، أي التفاضل، فلا يُبنى أفعل التفضيل من نحو (مات وفني). ينظر: عبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم الصّرف، ١٠١.

٦٦. نحو: أحْمَر، أبْيَض، أَسْود ونَحو: أعوَر، أعْمش، أعْرَج.

٦٧. الاسم ما دلّ على معنى مفرد في نفس شخص أو غير شخص نحو رجل وأسد وشجر. وغير الشخص أسماء الله تبارك وتعالى، والصفات. والاسم عند البصريين مُشتق من السّمو وهو العلو وعند الكوفيين من السّمة، وهي العلامة. ينظر: الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، ١٢.

٦٨. سُمّيت الصفة المشبهة بهذا الاسم لشبهها باسم الفاعل في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، يقال: حَسنٌ،حَسنان، حَسَنون،حَسنةٌ، حسنتان، حسنات،كما يقال: ضارب، ضاربان، ضاربة، ضاربتان، ضاربات مع اشتراكهما، في قيام الفعل بهما. ينظر: الأَردبيلي، شرح الأُنموذج في النحو، ١٢٩.

٦٩. (فاعِل): الوزن القياسي لاسم الفاعل من الثلاثي، و(مفعول): الوزن القياسي لاسم المفعول من الثلاثي. ينظر: محمد بن عبد الله ا بن محمود، الكفاية في النحو، ١٢٥. ويرى العيني أنّ اسم الفاعل اسم مشتق من المضارع لمن قام به الفعل، واسم المفعول اسم مشتق من»يفعل» لمن وقع عليه الفعل.العيني،مِلاح الألواح في شرح مراح الأرواح، ٢٤٥، ٢٥٣.

٧٠. صياغة اسم الفاعل واسم المفعول من الفعل غير الثلاثي.ويكونان بإدخال ميم مضمومة في أوّل كلّ واحد منهما، وتكسر العين من الفاعل، وتفتح من المفعول فرقاً بينهما، نحو: أكرم فهو مُكرِم وذاك مُكرَم. ينظر:الميداني، نزهة الطرف في علم الصّرف، ٢٥. وعبد الله بن محمود، الكفاية في النحو،١٢٦.

٧١. الأمثلة المفردة بابها الصّرف، ومركبه مع الغير، بابها النحو. فعلم التصريف هو معرفة ذوات الكَلِم في أنفسها من غير تركيب.

ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ٣٠.

٧٢. في المخطوطة: « مَعْنا».ويجيء «أفعل» لتفضيل الفاعل من الثلاثي غير مزيد فيه ممّا ليس بلون ولا عيب، ولا يجيء من الزوائد لعدم إمكان محافظة جميع حروفها في «أفعل» ولا من لون وعيب لأنّ فيهما «أفعل» للصفة فيلزم الالتباس.

ينظر: العيني، ملاح الألواح، ٢٤٨.

٧٣. مبالغة الفاعل يقصد بها صيغ المبالغة، وهي ألفاظ تدل على ما يدلّ عليه اسم الفاعل بزيادة، ولها أحدَ عشرَ وزناً، وأوزانها كِلّها سماعيّة فيحفظ ما ورد منها ولا يقاس عليه. ومن أشهر أوزانها: فعّال، ومِفْعال، وفعُول، وفَعيل، وفَعِل. ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل،٢/ ١١١. وابن السّراج، الأصول في النحو، ١/ ٢٢٥.

٧٤. المصدر يقرب من الفعل بدلالته على الحدث، كالضّرب، والقَتْل، والقيام، والقعود، وسُمي مصدراً لصدور الأفعال عنه. ينظر: الحريري، شرح مُلحة الإعراب، ١٦٦.وانظر تفصيل القول في المصادر الثلاثية وغير الثلاثية، ابن القطاع الصقلي، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ٣٧٠– ٣٨٣.وأبو علي الشلوبيني،التوطئة، ٣٧٠.

٧٥. مصادر الثلاثي سماعيّة تُعرف بالقراءة، ومعظم المصادر من غير الثلاثي قياسيّة، ينظر: ديزيره سقال، الصّرف وعلم الأصوات، ١٨٣–١٨٥.

٧٦. أي: ضابط قياس المصدر من الفعل غير الثلاثي، ففي(انطلق) نقول: انطلاق، فزيدت الألف قبل آخره، وكُسر المتحرّك المفتوح وهو حرف (الطاء). ومثله استخرَجَ: استِخْراج.

٧٧. ما في أوله تاء زائدة، نحو: تَدَحرَج:تدَحرُجاً.بضم ما قبل اللام وهو حرف (الراء).

٧٨. نقول في مصدر الفعل(خاصَم):مُخاصمةً وخِصاماً، وفي قاتل: مُقاتلةً وقِتالاً. بكسر الفاء وزيادة الألف قبل آخره في الوجه الثاني للمصدر الصّريح.

٧٩. المصدر من (فاعَل) يجيء على(مُفاعلة) و (فِعال) نحو: قاتلَ: مُقاتلةً و قِتالاً، وأهل اليمن يقولون:(قيتالاً)، قال الفراء: وهو أقيس؛ لأنّهم أرادوا أن يثبتوا الألف في المصدر كما أثبتوا في الفعل، يعني: قولهم فاعل يفاعل غير أنّهم صيّروها ياءً لكسرة ما قبلها، ومَن حَذف الياء اكتفى بالكسرة عنها. الميداني، نزهة الطرف في علم الصّرف، ٢١.

٨٠. الفعل الذي يَسقط الفاء من مضارعه نحو: وَعَد: يَعِدُ، وَثَبَ: يَثِبُ، وَضَع: يَضَع...إلخ. والمصدر الميمي من الفعل الذي يسقط الفاء من مضارعه يكون على وزن (مَفْعِل) بكسر العين، وقال بعضهم: إنّهُ اسم بمعنى المصدر لا مصدر وهو قياسي: ينظر:ديزيرة سقّال، الصرف وعلم الأصوات، ١٨٨.

٨١. المصدر الميمي من غير الثلاثي.والمصدر الميمي يعمل عمل فعله، ومنه قول الشاعر:

أظلومُ إنّ مُصَابَكم رَجُلاً أَهْدَى السّلامَ تحيّةً ظلمُ.

ينظر: أحمد حسن حامد، ويحيى جبر، الواضح في علم الصرف، ١٠٠.

٨٢. الكلمة (لكثرته) مكرّرة في المخطوطة.

٨٣. يبدو أنّ المراد (وَخِفّته) ؛ لأنْ لا مدلول لها في التركيب غير ذلك.ورأينا الميداني يقول: «مصدر(تفعَّل) يجيء على(تفعُّل) وعلى(تِفِعّال) نحو: تملّق: تملّقاً وتِمِلاّقاً، وهذا هو الأصل لوجود ألف المصدر فيه، ولكنّهم آثروا(التّفعّل) لخفّتــه».

الميداني، نزهة الطرف، ٢٢.

٨٤. فَعْلة (بفتح الفاء) وزن المصدر الدال على المرّة، و «فِعْلة» (بكسر الفاء) وزن المصدر

الدال على الهيئة.كأن تقول للمرّة: ضَربَ:ضَربةً، وخشي: خَشية، ورحم: رَحمة، وقام: قَومة. وقلّ(إتيانة ولقاءة).وذكر الأزهري أنّ (لقاءة وإتيانة) شاذتان. وذكر سيبويه أنّ إتيانة قليل والاطّراد على(فَعْلَة) وللهيئة:جلس: جِلسةً.ينظر: سيبويه، الكتاب، ٤/ ٤٥. و العيني، ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح، ١٧٣. والأزهري، شرح التصريح، ٢/ ٧٧. والميداني، نزهة الطرف، ١٩.

والجرجاني،المفتاح في الصّرف،٦٦.

٨٥. يعني المصدر الدّال على المرّة من غير الثلاثي.ويشتق على وزن المصدر الأصلي بزيادة تاء في آخره، نحو: استفهم: استفهامةً. ينظر ذلك: ديزيرة سقال، الصّرف وعلم الأصوات، ١٨٨. وعبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ٧٣.

٨٦. «تَفعال» نحو قولنا: التّرماء، من الرّمي بالنبل. و(فِعّيلى) نحو: هِزّيمى. لكن ابن القطاع عدّ وزن « التفعال» من المصادر.

وذكر سيبويه وغيره من كبارالنحاة أنّ المصدر يجيء للمبالغة، نحو: التّهذار، مبالغة للهذر، والحثّيثى مبالغة للحث، والدّليلى يراد به كثرة علمه بالدّلالة ورسوخه فيها، والهجّيرى:كثرة الكلام والقول بالشيء، والخلّيفى: كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيامه فيها. وكذلك «التّهذار والتّلعاب والتّصفاق والتّرداد والتّجوال».ويرى الكوفيون أن «التفعال» أصله «التفعيل» الذي يفيد التكثير، قُلبت ياؤه ألفاً، فأصل التكرار: التكرير، ومعنى ذلك أنها مصادر لوزن «فعّل» الرّباعي. وأشار ابن يعيش إلى الحِكمة من مَجيء هذه المصادر على «التّفعال والفعّيلى» بقوله: فليس في هذه المصادر ما هو جارٍ على «فعّل»، لكن لمّا أردت التكثير عدلت عن مصادرها وزدت فيها ما يدلّ على التكثير؛ لأنّ قوة اللفظ تؤذن بقوّة المعنى. ينظر: ابن القطاع الصقلي، أبنية الأسماء والأفعال والمصار،١٥٧،١٩٢.وسيبويه، الكتاب، ٤/ ٤١،٨٤ والشلوبيني، شرح المقدمة الجزوليّة، ٣/١١٤٤. والقوشجي، عنقود الزّواهر في الصّرف، ٣٦٣.وحسن باشا، المِفراح في شرح المراح،٣٧. وابن يعيش، شرح المفصل، ٦/ ٥٦.

٨٧. وزن أسماء الأفعال القياسي، نحو: نَزالِ وكَتابِ، وتراكِ، وضَرابِ.وهي مطّردة في الثلاثي دون غيره على رأي سيبويه، ويجعل هذا النوع مقيساً غير مقصور على السّماع بشرط كون الفعل الذي يصاغ منه (كترَكَ أو نَزلَ) في عدم الزّيادة على ثلاثة أحرف، وكون الفعل لازماً أو متعدّياً، والمبرّد يجعله محفوظاً لا يقاس عليه. ينظر: الشلوبيني، التوطئة،٣٠٦، ٣١٨.

والعيني، ملاح الألواح، ١٧١. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢/٣٠٣.وابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعُدّة اللافظ،٢/ ٧٣٨.

٨٨. ذكر سيبويه أنّ (فعالِ) ليس بمطّرد في الصّفات، نحو: حَلاقِ، ولا في مصدر نحو: فجارِ،

وإنّما يطّرد هذا الباب في النداء وفي الأمر نحو قول طفيل بن يزيد الحارثي: «تراكها من إبلٍ تراكها. أي: اتركها».وعقّب: «واعلم أنّ (فعالِ) جائزة من كلّ ما كان على بناء (فعَلَ أو فعُلَ، أو فعِلَ)، ولا يجوز من (أفعلت)؛ لأنّا لم نسمعه من بنات الأربعة. ينظر: سيبويه، الكتاب، ١/ ٢٤١، ٣/ ٢٨٠،٢٧١».

٨٩. اسما الزّمان والمكان.وهما اسمان مشتقان من المصدر للدّلالة على مكان وقوع الفعل أو زمانه. فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ١٧١.ومحمّد اللبدي، معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية، ٢١٣.

٩٠.اسم الآلة: وهو مشتق من مصدر الفعل الثلاثي المجرّد المتصرّف المتعدي للدلالة على الآلة التي يكون بها الفعل.وصيغته(مِفعَل) نحو: مِبرد، ويجيء على وزن(مِفعال) كمقراض، ويجيء مضموم العين والميم نحو: المُنْخل، والمُدْهُن، والمُدُق. العيني، ملاح الألواح،١٧٢. و ينظر: فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ١٧٤.

٩١. أيْ أنَّ اسمَ الزمان واسم المكان يصاغان من الثلاثي على وزن واحد: (مَفْعَل) أو (مَفْعِل)، ويكون التمييز بينهما بالقرائن، فان لم توجد قرينة، فهو صالح للزمان والمكان. ويرى العيني أنّ بناء اسم المكان بأن يزاد الميم في(يضرب) مثلاً كما يزاد في اسم المفعول لمناسبة بينهما، أي: بين اسمي المكان والمفعول، والمناسبة بينهما في وقوع الفعل، يعني كما أنّ الفعل يقع في المكان فكذلك يقع على المفعول. ينظر: العيني، ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح،١٧١، والحملاوي، شذا العرف في فنّ الصّرف، ٨٨. وينظر: مجموع مُهمات المتون، ٣٢٢.

٩٢. يعني: اسم الآلة. لكن جاء في كتب الصّرف أنّ له ثلاثة أوزان هي: مِفْعَل، نحو: مِبْرد، ومِفْعال، نحو: مِقراض، ومِفْعَلة، نحو: مِصفاة. وقيل: إن الوزن الأخير (مِفْعلة) فَرع ما قبله (مفعال). وقيل إنّ (مِفعال) هو الأصل، و(مِفْعل، مِفعَلة) منقوصان منه بغير عوض وبعوض. ينظر: محمد بن عبد الله، الكفاية في النحو، ١٣٢. والحملاوي، شذا العرف،٩٠.وينظر: مجموع مهمات المتون،٣٢٢.

٩٣. تأتي (مِنْ) جارّة للمفضّل عليه عندما يكون اسم التفضيل مجرّداً من (أل) و (الاضافة)، نحو قوله تعالى في سورة يوسف (١٢/٨): (إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا).وجاء حذف(من) وإثباتها معاً في قوله تعالى في سورة الكهف(١٨/ ٣٤): «أنا أَكثرُ مِنكَ مَالاً وَأعزُ نَفَراً». وعندما يكون مضافاً نحذف(مِن) نقول: زيدٌ أفضل القوم، ولا يجوز أن يقال: زيدٌ الأفضل من عمرو، بالجمع بين التعريف و(مِن)، وذلك لحصول الاستغناء بكل واحدٍ منهما. ينظر: العيني، ملاح الألواح، ٢٤٩.

٩٤. الياء في المخطوط غير منقوطة.

٩٥. أي: التغيّر عن حالته الأصلية، وهكذا في المخطوطة: «التّصرّف» وليس «التّصريف.

٩٦. علامة التثنية، وعلامة الجمع.ويرى النحاة أنّ تجنب اللبس والرّغبة في التمييز بين الأبنية كان وراء كسر نون التثنية وفتح نون جمع المذكر السّالم. ينظر: لطيفة النجار، دَوْر البنية الصّرفية في وصف الظاهرة النحويّة، ٨٧.

٩٧. مصطلحان صرفيّان أراد بالأوّل جمع التكسير والثاني الجمع السّالم. وجمع التكسير: هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر أو مقدّر. أما الجمع السالم فهو ما دلّ على أكثر من اثنين ولم يتغيّر بناء مفرده. ينظر: عبد الغني الدّقر، معجم النحو، ١٣٢، ١٤٩. والحملاوي، شذا العرف، ١٠٦.

٩٨. فَعالل: هذا الوزن يطّرد في الرباعي المجرّد ومزيده، وكذا في: الخماسي المجرّد ومزيده، نقول في جعفر: جعافر،وفي جخدب: جَخادب، وحضجر: حضاجر. أما الخماسي فإن لم يكن رابعة يشبه الزائد حُذف الخامس كسفرجل، نقول فيه: سفارِج، ونقول في مزيد الرّباعي نحو مُدحرج: دَحارج، بحذف الزائد و»فعاليل»، نحو: تماثيل وتصاوير. وقد تلحق التاء صيغة منتهي الجموع إما عوضاً عن الياء المحذوفة كقنادلة في قناديل، وإما للدلالة على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه كأزارقه في جمع أزرقيّ نسبة إلى أزرق، وإمّا لإلحاق الجمع بالمفرد كصَيارفة، وقلة على وزن «فَعاللة». ينظر: الحملاوي، شذا العرف في فنّ الصّرف، ١٢١.والجوهري، الصّحاح، ١/٩٧، ٢/٦٣٤.

٩٩. أمّا(فاعِلة) فتكون على ثمانية أوجه،نحو عاتِكة، وعالِمة وتجمع على(فواعِل)، وفاعلاء نحو: سابِياء(لِما يخرج على رأس المولود)، وقاصِعاء(لجُحر اليربوع)، وباقلاء(للفول)، وخازباء(لغة وهي الذباب). ينظر: ابن القطاع الصّقلي، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ١٧٢.

١٠٠. في المخطوطة بالياء(اسمين)، والوجه ما أثبتناه بالرّفع على أنّه مبتدأ.

١٠١. قِسما الجمع السالم: جمع المذكر، وجمع المؤنث.والمصحّح هو ما لحقت آخره واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها. وجمع المؤنث المصحّح اسم لحقت آخره ألف وتاء، وجمع المؤنث فرع لجمع المذكر. ينظر: الأردبيلي، شرح الأنموذج في النحو، ٩٥،٩٧.

١٠٢. المفرد الذي فيه (التاء) يدخل في باب جمع المؤنث.أورد الصّيمري: وتثنية ماكان في آخره « هاء التأنيث» بإثبات الهاء؛ لأنّ التثنية لا تُغيّر الاسم عن حاله، كقولك

في تثنية(طلحة):(طلحتان)، وإن جَمعت فبالألف والتاء كقولك: طَلحات. ولا يُجمع ما كان في آخره «هاء التأنيث» بالواو والنون؛ لئلا يجتمع في اسم واحد علامتان متضادتان: علامة التأنيث وهي الهاء، وعلامة التذكير وهي الواو والنون. ينظر: الصّيمري، التبصرة والتذكرة، ٢/ ٦٣٩.

١٠٣. المؤنث الذي تقدّر فيه العلامة هو المؤنث تأنيثاً معنويّاً. نحو: سعاد، مريم، دعد...جمعه: سعادات،مريمات، دعدات.أمّا المؤنث ظاهر العلامة فنحو: فاطمة، خديجة، آمنة...إلخ.

١٠٤. العلم المؤنث تأنيثاً لفظياً، نحو: حمزة، طلحة، عنترة... نقول في الجمع: حمزات،طلحات، عنترات.

١٠٥. أمّا (تخرجة) فليست علماً مؤنّثاً تأنيثاً لفظيّاً كطلحة،وليست علماً لمذكّر،لكنّها تجمع جمع المؤنّث تأنيثاً لفظيّاً،فنقول في جمعها: «تَخْرِجات».

١٠٦. «تخريج»: تكون صيغة منتهى الجموع منها على وزن (فَعاليل): تخاريج. الغلاييني،جامع الدروس العربية، ٢ /٦٢.

١٠٧. الصّافن من الخيل: القائم على ثلاث قوائم وقد أقام الرابعة على طرف الحافر، وقد صَفن الفرسُ من باب جَلسَ، والصّافن الذي يصُفُّ قدميه، جمعه: صَوافن، ومصدره: صُفُون.أنشد ابن الأعرابي في صفة الفرس: ألفَ الصّفونَ فلا يَزالُ كأنّهُ مِمّا يقومُ على الثلاثِ كَسيراً. ينظر: الزبيدي، تاج العروس، ٩/ ٢٦٠ مادّة (صفن). وابن منظور، لسان العرب، ٧/ ٣٦٩. و الرازي، مختار الصّحاح،٣٦٦.

١٠٨. مثال ما قبلت ألفه المقصورة ياء: رَحى: رَحيات، ومثال الممدود: حَمْراء، حَمْراوان؛ لأن الهمزة فيه للتأنيث. أمّا إنْ كانت الهمزة أصلية فيجب إبقاؤها نقول في قرّاء: قرّاءان. ينظر الحملاوي، شذا العرف في فنّ الصرف، ١٠٣.

١٠٩. نقول في جمع الاسم الثلاثي ساكن العين: ثَغْرة:ثَغَرات (بفتح العين) في الجمع، وفي جمع جَوْلة: جَوْلات (بإسكان العين). أمّا إذا كان الاسم ثلاثياً مشتقاً(صفة) ساكن العين، بقي سكونه في الجمع، نحو صَعْبة: صَعْبات.وإذا كان الاسم ثلاثياً جامداً ساكن العين صحيحها، مضموم الفاء، جاز إتباع ساكنه لحركة فائه، أو إسكانه، أو فتحه، نحو: خُطوة نقول: خُطُوات، وخُطَوات، وخُطْوات. وإذا كان الاسم ثلاثياً جامداً ساكن العين مكسور الفاء، صحيح اللام، جاز في ساكنه إتباعه لحركة فائه أو تركه ساكناً، أو فتحه، نحو: هِند: هِندات، وهِنَدات، وهِنْدات. وإذا كان الاسم مضاعفاً حُوفظ على سكونه فلا يتغيّر، نحو: حِجّة، نقول في جمعه: حِجّات.وإذا كان مفتوح الفاء يكون جمعه بفتح العين، نقول: رجالٌ رَبَعات، ونسوةٌ رَبَعات مفرد « رَبعَة «.

ومفتوح الفاء والعين يبقى جمعه على فتحه نحو: بَطَلَة: بَطَلات، وفي طَلْحة:طَلَحات، وصَحْفة: صَحَفات، وأرض: أَرَضات. ينظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٥٩٩،٦٢٨،٦٢٧. وديزيرة سقال، الصّرف وعلم الأصوات، ٧٩.

١١٠. معلومة أضافها المؤلف بعد حديثه عن الجمع بأقسامه، وقبل الشروع في الحديث عن علامات التأنيث في الأَفعال والأَسماء.

١١١. (اكي وجميع): بمعنى: مثنى وجمع.

١١٢. ذكر ابن السّراج أن للتأنيث علامتين هما: الهاء والألف، وألف التأنيث تجيء على ضربين: ألف منفردة نحو بُشرى، وألف قبلها ألف زائدة، نحو: صحراء.والألف والنون يُضارعان ألفي التأنيث إذا كانتا زائدتين، وزيدا معاً، وذلك نحو: سكران وغضبان، تقول في تأنيثهما: غَضْبى وسَكرى. فلما امتنع دخول حرف التأنيث (التاء) عليهما ضارعا التأنيث. ينظر:ابن السّراج، الأصول في النحو، ٢/٨٦.

١١٣. مؤنث «أفعل» الصفة يكون على وزن « فَعلاء» وليس بالتاء، كقولنا في تأنيث أبيض: بيضاء.

١١٤. يكون كذلك عندما تكون فيه (ال)، فيجب أن يكون مطابقاً لموصوفه،وألا يؤتى معه ب(مِن) نحو قولنا:زيدٌ الأفضل، وفاطمةُ الفُضْلى. ينظر: العيني، ملاح الألواح، ٢٤٩. والحملاوي، شذا العرف في فنّ الصّرف،٨٥.

١١٥. (لفظة أروعورت) تعني: المذكر والمؤنث أو التأنيث والتذكير كما أشار المصنّف.

١١٦. فاعل الأفعال التي تكون للخطاب والمتكلّم يكون مُستتراً.

١١٧. نحو: أنتَ تَدرسُ. علامة الخطاب (التاء) ورَدت في أول المضارع.

١١٨. نحو: أنتَ دَرَسْتَ للمذكر(بفتح التاء)، والمؤنث أنتِ دَرَسْتِ، (بكسر التاء)، وللمثنى:أنتما درستما(بضم التاء)، وجمع المذكر: أنتُم درستُم(بالضم ايضاً)، وجمع المؤنث:أنتنّ تكتُبنَ(بالنون المشدّدة).

١١٩. نحو: اقتدَرَ: أُقتُدِر، بضم أوّله وثالثه في حالة البناء للمجهول. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١/ ٥٠٢.

١٢٠. في المخطوطة(والاّ)، ولعلّ المراد ما أثبتناه (وأمّا).لاقتران جواب أمّا بالفاء في قوله: « فيُضم».

١٢١. في مضارع الرّباعي مطلقاً نقول: يُهزم الحَيان، ويُنتفع بالمال، وأخوك يُطمأنّ إليه،

ويُرتاد الفضاء. أمّا المضارع الذي في أوّله(تاء) نحو قولنا: تَدَحرج، فيكون بناؤه للمجهول بكسر ما قبل الآخر، فنقول: دُحرِج (بكسر الرّاء).ينظر: فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ٢٥١.

١٢٢. نحو: تدحرجَ: تُدُحرِج (بضم التاء والدّال).وينظر تفصيل ذلك: المكودي، شرح المكودي على الألفيّة في علميّ الصّرف والنحو، ٩٦.

١٢٣. يكون ذلك على النحو الآتي: في الخطاب: أنتَ ضاربٌ، أنتما ضاربان، أنتم ضاربون. وفي التكلّم: أنا ضاربٌ، نَحنُ ضاربان، نَحْن ضاربون.

١٢٤. ثلاثة هي: «أنا» في أكتبُ، و«أنت» في تكتبُ، «وهو» في يكتبُ.

١٢٥. معاني الألفاظ التركيّة على التوالي:في الزّمان الماضي، في الحال الحاضر، في المستقبل، الوقت الحاضر، أعطى، أعطوا، أعطينا، أعطيتم،أعطيتُ، يُعطي، يُعطون، ليُعطي، تُعطون، أُعطي، نُعطي،تَقرأ، أقرأ، قَرأتُ، نَقرأ، أنا، هو، أنت.

والألفاظ(يردم الدّى براو) لم نقف على معانيها.ترجمة الأستاذ صلاح الدين أبو اسنينه، ماجستير مكتبات،جامعة الخليل دراسة اللغة التركيّة (العثمانيّة) القديمة.

١٢٦. وَرَد اللفظ في المخطوطة (والمال) بدون مدّ، والمآل من آل الشيء يؤول أوْلاً ومآلاً: رجع. ابن منظور، لسان العرب، ١/ ٢٦٤ (أول).

١٢٧. في المخطوطة بالنون (نجعلنا)، ولعلّ الصّواب ما أثبتناه « بالياء».

١٢٨. قوله: «الأمثلة الفضليّة كلاهما» يقصد: الأمثلة المختلفة والأمثلة المتفقة.

١٢٩. هو الناسخ عُمر بن محمّد الجركومي. لم أقف على ترجمةٍ له.

المصادر والمراجع:

١. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، الخصائص؛ تحقيق محمّد علي النجار، الطبعة الثانية، بيروت: دار الهدى.

٢. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)،المنصف،تحقيق محمّد عبد القادر أحمد عطا،بيروت: دار الكتب العلميّة،١٤١٩/١٩٩٩.

٣. ابن السّراج، أبو بكر محمّد بن سهل (ت٣١٦هـ)، الأصول في النحو؛ تحقيق عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسّسة الرّسالة،١٤٠٥/١٩٨٥.

٤. ابن سيدة،أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصّص، بيروت:دار الفرقان.

٥. ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمّد بن حمزة(ت٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري؛ تحقيق محمود محمّد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي،١٤١٣/١٩٩٢.

٦. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد بن علي (ت٦٦٩)،الممتع في التّصريف؛ تحقيق فخر الدّين قباوة، الطّبعة الرابعة، بيروت: دار الآفاق الجديدة،١٣٩٩/١٩٧٩.

٧. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت٧٦٩هـ)،شرح ابن عقيل؛ بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٨. ابن علاء الدين، حسن باشا الأسود(ت٨٢٧هـ)،المِفراح في شرح مراح الأرواح في التصريف، تحقيق شريف عبد الكريم النجار، عمّان: دار عمّار، ١٤٢٧/٢٠٠٦.

٩. ابن القطاع الصّقلي(ت ٥١٥هـ)،أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق أحمد محمّد عبد الدايم، القاهرة: دار الكتب المصريّة، ١٩٩٩م.

١٠.ابن لالي،علي بن لالي بالي بن محمّد،العقد المنظوم في ذيل الشقائق النعمانيّة لطاشكبري زادة، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٥/١٩٧٥.

١١..ابن مالك، جمال الدين محمّد بن عبد الله(ت٦٧٢هـ)،شرح عُمدة الحافظ وعُدّة اللافظ، تحقيق عدنان عبد الرّحمن الدوري، لا.ت.

١٢.ابن محمود، محمّد بن عبد الله (ت٨١٩هـ)، الكفاية في النحو؛ تحقيق إسحق محمّد الجعبري، الطبعة الأولى، بيروت: دار ابن حزم، ١٤٢٥/٢٠٠٥.

١٣.ابن النديم (محمّد بن إسحق)، الفهرست؛ تحقيق ناهد عباس عثمان، دار قطري بن الفجاءة، ١٩٨٥م.

١٤.ابن يعيش، موفق الدين(ت٦٤٣هـ)، شرح المفصّل، القاهرة: مكتبة المتنبي.لا.ت.

١٥.أبو زيد (كريمة محمود)، علم المعاني: دراسة وتحليل، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٠٨ /١٩٨٨.

١٦. أبو علي الشلوبيني(ت٦٤٥)، التوطئة؛ تحقيق يوسف أحمد المطوّع، لا.ت.

١٧. الأردبيلي، جمال الدين محمّد بن عبد الغني(ت٦٤٧)، شرح الأنموذج في النحو؛ تحقيق حسني عبد الجليل يوسف، القاهرة: مكتبة الآداب.

١٨. الأزهري (خالد)، شرح التصريح على التوضيح، مصر: المكتبة التجاريّة.

١٩. الأستراباذي،رضي الدين محمّد بن الحسن(ت٦٨٨)، شرح الرّضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر،لا.ت.

٢٠. إسماعيل(محمّد بكر)، قواعد الصرف بأسلوب العصر، القاهرة:دارالمنار،١٤٢١ / ٢٠٠

٢١. ..الأنبا ري، عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد (ت٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف؛ بيروت: المكتبة العصريّة، ١٤٠٧/١٩٨٧.

٢٢. الأنباري، عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد (ت٥٧٧هـ)، نزهة الألباء؛ تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٨/١٩٩٨.

٢٣. .أنيس (إبراهيم)، الأصوات اللغويّة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصريّة،١٩٩٥.

٢٤. .البرماوي،شمس الدين محمّد بن عبد الدايم(ت ٨٣١هـ)، شرح الصّدور بشرح زوائد الشذور؛ تحقيق محمّد حسن عثمان، القاهرة: دار الطباعة المحمّدية، ١٤١٥/ ١٩٩٤.

٢٥. بروكلمان، (كارل)، تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربيّة عمر صابر عبد الجليل،الهيئة المصريّة العامة للكتاب، ١٩٩٥م.

٢٦. البغدادي، إسماعيل باشا، هديّة العارفين، دار الفكر.

٢٧. الجرجاني،عبد القاهر(ت٤٧١هـ)،المفتاح في الصّرف؛ تحقيق علي توفيق الحمد،بيروت: مؤسسة الرّسالة،١٧٠٤/١٩٨٧.

٢٨. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر.

٢٩. حامد (أحمد حسن) وجبر(يحيى)، الواضح في علم الصّرف،الطبعة الثانية،نابلس:الدار الوطنيّة، ١٤٣٠ / ١٩٩٩.

٣٠. الحريري، أبو محمّد القاسم بن علي بن محمّد (ت٥١٦هـ)، شرح مُلحة الإعراب؛ تحقيق: بركات يوسف هبّود، بيروت: ١٤١٨/١٩٩٧.

٣١. الحطّاب، محمّد بن محمّد الرّعيني، الكواكب الدّريّة؛ تحقيق محمّد الإسكندراني،الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٥/١٩٩٥.

٣٢. الحملاوي (أحمد)، شذا العرف في فن الصّرف، الطبعة السّادسة عشرة، لا.ت.

٣٣. .الحيدرة اليمني، أبو الحسن علي بن سليمان بن أسعد التميمي البكيلي(ت٥٩٩)، كشف المشكل في النحو؛ تحقيق يحيى مُراد، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٤٢٤/ ٢٠٠٤.

٣٤. الدّقر (عبد الغني)، معجم النحو، الطبعة الرابعة، بيروت: مؤسّسة الرّسالة،١٤٠٨ /١٩٨٨.

٣٥. الرّاجحي(عبده)، التطبيق الصّرفي، بيروت: دار النهضة العربيّة،١٩٨٣م.

٣٦. الرّازي، محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصّحاح، دمشق: دار الحقائق.

٣٧. الزّبيدي(محمّد مرتضى)، تاج العروس،بيروت: دار مكتبة الحياة.

٣٨. الزركشي، بدر الدين محمّد بن عبد الله،البرهان في علوم القرآن؛ تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلميّة، ١٩٨٨/١٤٠٨.

٣٩. الزّركلي، (خير الدين)، الأعلام، الطبعة الثانية، دار العلم.

٤٠. السّامرّائي (إبراهيم)، من أساليب القرآن الكريم، بيروت: مؤسسةالرّسالة، وعمّان:دار الفرقان، ١٤٠٣/ ١٩٨٣.

٤١. .سقال(ديزيرة)، الصّرف وعلم الأصوات، بيروت:دار الصّداقة العربيّة، ١٩٩٦م.

٤٢. سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٦١هـ)، الكتاب؛ تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٣/١٤٠٣.

٤٣. .السّيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن (ت٩١١هـ)،الإتقان في علوم القرآن؛ تحقيق محمود أحمد القيسيّة ومحمّد أشرف الأتاسي، أبو ظبي:مؤسّسة النداء،١٤٢٤/٢٠٠٣.

٤٤. السّيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن (ت٩١١هـ)، بغية الوعاة؛ تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية.

٤٥. الشلوبين، أبو علي عمر بن محمّد بن عمر الأزدي(ت٦٥٤هـ)، شرح المقدمة الجزوليّة؛ تحقيق تركي بن سهو بن نزال العتيبي، بيروت: مؤسسة الرّسالة، ١٤١٤/ ١٩٩٤.

٤٦. الصّيمري، أبو محمّد عبد الله بن إسحق، التبصرة والتذكرة؛ تحقيق فتحي أحمد مصطفى،المملكة العربيّة السّعوديّة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث، ١٩٨٢/١٤٠٢.

٤٧. عبد الحميد (محمّد مُحيي الدّين)، دروس في التصريف، القاهرة: دار الطلائع.

٤٨. عتيق (عبد العزيز)، المدخل إلى علم الصرف، بيروت: دار النّهضة العربيّة،١٩٧١م.

٤٩. عضيمة، (محمّد عبد الخالق)، المغني في تصريف الأَفعال، الطبعة الثالثة،القاهرة: دارالحديث، ١٩٩٩/١٤٢٠.

٥٠. العُكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين(ت٦١٦هـ)، مسائل خلافيّة في النحو؛تحقيق: محمّد خير الحلواني،الطبعة الثانية، دمشق: دار المأمون.

٥١. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد(ت٨٥٥هـ)، مِلاح الألواح في شرح مراح الأرواح؛ تحقيق عبد السّتار جواد، بغداد: مجلة المورد(المجلد الرابع) (العدد الثاني)،١٣٩٥/ ١٩٧٠.

٥٢. غلاييني (مصطفى)، جامع الدروس العربيّة، الطبعة السّابعة والعشرون، بيروت: المطبعة العصريّة،١٤١٣/١٩٩٢.

٥٣. الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ)، معاني القران؛ تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمّد علي النجار، بيروت: دار السّرور.

٥٤. الفيروزآبادي، مجد الدّين محمّد بن يعقوب (ت ٧١٨هـ)، القاموس المحيط، بيروت: دار العلم.

٥٥. قباوة (فخر الدين)، تصريف الأسماء والأفعال،الطبعة الثالثة، بيروت: مكتبة المعارف، ١٤١٩/ ١٩٩٨.

٥٦. القفطي،جمال الدين علي بن يوسف (ت٦٢٤هـ)، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي،١٤٠٦ /١٩٨٦.

٥٧. . القوشجي، علاء الدين علي بن محمّد، عنقود الزّواهر في الصّرف، تحقيق أحمد عفيفي، القاهرة: دار الكتب المصريّة، ١٤٢١/٢٠٠١.

٥٨. كحالة(عُمر رضا)، معجم المؤلفين، مؤسّسة الرّسالة،لا.ت.

٥٩. اللبدي (محمّد سمير)،مُعجم المُصطلحات النّحوية والصّرفية،بيروت:مؤسسة الرّسالة، ١٤٠٥/١٩٨٥.

٦٠. المكودي، أبو زيد عبد الرّحمن بن علي بن صالح،شرح المكودي على الألفيّة في علمي الصّرف والنحو؛ تحقيق عبد الحميد هنداوي، بيروت: المكتبة العصريّة،١٤٢٢/ ٢٠٠١.

٦١. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمّد (ت٥١٨هـ)، نُزهة الطرف في علم الصّرف؛تحقيق: السيّد محمّد عبد المقصود، القاهرة: دار الطباعة الحديثة،١٤٠٢ /١٩٨٢.

٦٢. .النّجار (لطيفة إبراهيم)، دَور البِنية الصّرفيّة في وَصف الظاهرة النحويّة وتقعيدها، عمّان: دار البشير، ١٤١٤/١٩٩٤.